التقديم والتأخير في القرآن الكريم

وأثره على الدلالات والمعاني التفسيرية

(من خلال باب التقديم والتأخير

في كتاب دلائل الإعجاز)

إعداد

د. إبراهيم علي علي عامر

كلية أصول الدين والدعوة بطنطا: جامعة الأزهر

الكلية الجامعية بالخرمة: جامعة الطائف

١٤٤١ هـ = ٢٠١٩ م

التقديم والتأخير في القرآن الكريم وأثره على الدلالات والمعاني التفسيرية

د. إبراهيم علي علي عامر
كلية أصول الدين والدعوة بطنطا/ الكلية الجامعية بالخرمة: جامعة الطائف
البريد الاليكتروني : i.amer@tu.edu.sa

الملخص :

يتناول البحث بعض الدلالات التفسيرية لأسلوب التقديم والتأخير في القرآن الكريم، من خلال كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون جوهره من تمهيد ومبحثين، **أولهما** عن التقديم والتأخير بين الدرسين اللغوي والتفسيري.

والثاني في الدلالات التفسيرية للتقديم والتأخير في أسلوبي الاستفهام والخبر، من خلال شواهد الشيخ عبد القاهر في باب التقديم والتأخير من كتاب دلائل الإعجاز.

وقد انتهج البحث منهج التحليل والوصف؛ انطلاقًا من كلام الشيخ عبد القاهر، وصولًا إلى كشف أسراره، من خلال أقوال المفسرين وتحليلهم للبيان القرآني.

وخلص البحث إلى نـ والتأخير في كل موضع له دلالته وأثره في المعاني وال لموضوعية حصر دلالات التقديم والتأخير في فائدة لى أهمية مراعاة ما يعرف بتضافر أنماط النظم؛ تحقـ اهر في درس إعجاز النظم القرآني.

يتناول البحث بعض الدلالات التفسيرية لأسلوب التقديم والتأخير في القرآن الكريم، من خلال

الكلمات المفتاحية: القرآن – الإعجاز –التقديم – التأخير – النظم.

Presentation and delay In the Holy Quran and its effect on semantics and explanatory meanings

Dr. Ibrahim Ali Ali Amer
Faculty of Religion and Da'wa Tanta - University College in Al-Kharma - Taif University
E – maile :i.amer@tu.edu.sa

The research deals with some explanatory connotations of the method of precedence and postponement in the Quran, through the book signs of miracles of Sheikh Abdul Qahir al-Jurjani.

The nature of the research required that its essence consists of a preamble and two topics, the first on the precedence and postponement between the linguistic and explanatory lessons, and the second in the explanatory semantics of the precedence and the postponement in the methods of questioning and Predicates, through the evidence of Sheikh Abdul-Qaher in the section of precedence and postponement of the book signs of miracles.

The research has taken a method of analysis and description; from the words of Sheikh Abdel-Qaher, and up to reveal his secrets, through the words of the interpreters and their analysis of the Quranic statement.

The research concluded to the results, the most important of which is that precedence and postponement in every place has significance and its impact on meanings and interpretation, and that it is not objective to limit the implications of precedence and postponement in one or two benefits, in addition to the importance of taking into account what is known as the synergy of patterns of systems; Quranic Arrangement.

Keywords: Quran - Miracles - Precedence - Postponement - Arrangement

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، أنزل كتابه هدىً للمتقين، ورحمة للعالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد رسول الله الأعظم، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وأصحابه ومن استن بسنته إلىٰ يوم الدين وسلّم. أما بعد ...

فهذه دراسة موجزة لأسلوب التقديم والتأخير في القرآن الكريم وأثره علىٰ الدلالات التفسيرية، من خلال كتاب دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني؛ باعتباره أحد أهم الكتب التي أصلت لمنهج تحليل البيان القرآني؛ طمعًا في الوقوف علىٰ معالم الإعجاز؛ مشاركةً في بيان بعض ملامح إعجاز القرآن الكريم ودقة أسلوبه في بلاغ معانيه وهداياته.

إشكالية البحث:

تتلخص إشكالية البحث في القلة النسبية لدراسة أثر التقديم والتأخير علىٰ الدلالات التفسيرية للقرآن الكريم؛ مع ظهور ارتباطها به؛ ولعل سبب ذلك غلبة الدرس البلاغي البحت علىٰ المسألة؛ مما يستدعي دراسة المسألة بنَفَس تفسيري؛ كون التفسير يختص ببيان المعاني؛ وهو ما يؤدي لتكامل النظر لموضوع التقديم والتأخير من أكثر من جانب في القرآن الكريم، ويعين علىٰ التبصر بكيفيات توظيفه في الدرس الإعجازي لاحقًا.

من هنا جاء هذا البحث ليُسهم في معالجة الجوانب التفسيرية المتعلقة بأسلوب التقديم والتأخير؛ انطلاقًا من تحليل كلام الشيخ عبد القاهر، وبيان أسراره من خلال استنباطات المفسرين؛ احتفاءً بجهد الشيخ، ووصولًا إلىٰ الوقوف علىٰ لطائف التقديم والتأخير وأسرارهما.

أهداف البحث:

١- الإسهام في معالجة بعض الجوانب التفسيرية المتعلقة بأسلوب التقديم والتأخير؛ بصورة كلية تجمع بين قواعد العربية وبراعة لغة القرآن الكريم.

٢- الإفادة من منهج الشيخ عبد القاهر - رحمه الله - في تحليل البيان القرآني وبيان أثر النظم [١] في المعنىٰ القرآني.

٣- الإسهام في تيسير فهم كيفيات استدلال الشيخ عبد القاهر بالتقديم والتأخير علىٰ النظم وفكرته.

٤- بيان جهود المفسرين الأوائل في العناية بالدلالة القرآنية؛ تحقيقًا لكمال الاهتداء بهدايات القرآن وتحقيق مفهوم التدبر.

٥- محاولة تسليط الضوء علىٰ تراث الإسلام الخالد المتعلق بالانتصار للقرآن الكريم انتصارً ذاتيًا من واقع إعجازه وبيانه؛ عسىٰ أن يصير ذلك منهجًا وطريقةً.

---

(١) عرفه الإمام عبد القاهر بقوله: " اعلم أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو"، وتعمل علىٰ قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها".

وقد عبر أيضًا عن خصوصية نظم الكلم بقوله: " وأما "نظم الكلم" فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها علىٰ حسب ترتب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو "النظم" الذي معناه ضم الشيء إلىٰ الشيء كيف جاء واتفق. ولذلك كان عندهم نظيرا للنسخ والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتىٰ يكون لوضع كل حيث وضع، علة تقتضي كونه هناك، وحتىٰ لو وضع في مكان غيره لم يصلح".

دلائل الإعجاز، (القاهرة-جدة: مطبعة المدني- دار المدني، الثالثة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، (ص: ٤٩، ٨١)؛ ويمكن تلخيص معنىٰ النظم عند الإمام عبد القاهر بأنه: ترتيب المعاني في النفس، وتنسيق دلالتها، وتلاقي معانيها؛ بما تقوم عليه من معاني النحو المتخيَّرة؛ حسب ما يقتضيه العقل، ومن ثمّ النطق بالألفاظ بحسب ترتيب تلك المعاني في النفس. يراجع: البلاغة فنونها وأفنانها، أ.د/ فضل حسن عباس، (عمَّان: دار الفرقان، ١٩٨٥م)، (ص: ٥١).

حدود البحث:

ينحصر البحث في دراسة الشواهد القرآنية التي أوردها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في باب التقديم والتأخير، في كتابه دلائل الإعجاز، وتناولها بالتحليل، وهي تختص بالتقديم والتأخير في أسلوبي الاستفهام والخبر في الجملة القرآنية.

منهج البحث:

ينتهج البحث مناهج: الاستقراء والوصف والتحليل، أما الاستقراء فتمثل في تتبع الشواهد القرآنية التي أوردها الشيخ في باب التقديم والتأخير وجمعها؛ حسب ترتيب الكتاب، وأما الوصف فتمثل في عرض كلام الشيخ عبد القاهر، وأما التحليل فلمعالم كلام الشيخ ودلالات التقديم والتأخير؛ عن طريق إيراد أقوال العلماء من المفسرين والبلاغيين، واستنباط الفوائد من كلامهم.

هذا وقد اجتهدت لاتباع طرائق البحث العلمي وآلياته، وسرت علىٰ عدد من الخطوات المنهجية، أهمها:

١- عزوت الآيات القرآنية الكريمة إلىٰ سورها في صلب البحث، عقب ذكر الآية، مثل: [الحج: ١٧].

٢- عزوت أقوال العلماء وفوائدهم وكل ما أفدته من كلامهم إلىٰ كتبهم، ولهذا طريقتان:

- **الأولى:** إن كان المنقول نصًا؛ يكون التوثيق في الحاشية بذكر المصدر مباشرة، مثل ١- دلائل الإعجاز، (ص: ١٠٦).
- **الثانية**: إن كان المنقول غير نص (صياغة لكلام العلماء، أو استيعاب لمعناه)؛ يكون ذكر المرجع في الحاشية مسبوقًا بـ: يراجع، أو يراجع في هذا: دلائل الإعجاز، (ص: ١٠٨).

٣- لم أترجم للأعلام الواردين في البحث؛ قصدًا للإيجاز والاختصار.

٤- أذكر بيانات المرجع أو المصدر كاملة، في أول ذكر له، مثل: الصحاح، أبو نصر الجوهري، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م)، [مادة: ق د م] (٥/ ٢٠٠٦)، ثم أختصر ذلك في المرات التالية بذكر العنوان والصفحة: الصحاح للجوهري [مادة: ق د م] (٥/ ٢٠٠٦).

٥- أعرف بالمصطلحات العلمية من مصادرها، أول ورود لها في البحث.

٦- أذكر في الحاشية بعض التفصيلات التي أشير إليها إجمالًا في صلب البحث؛ وذلك فيما أراه ضروريًا، مثل: أغراض تقديم المسند إليه وتأخيره ونحوها.

الدراسات السابقة:

تشتمل معظم المصنفات في علوم البلاغة وإعجاز القرآن الكريم علىٰ مباحث ذات صلة بموضوع التقديم والتأخير، وقد وقفت علىٰ عدد من الدراسات السابقة التي أُفردت للموضوع، أهمها:

١- أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، أ.د/ محمود السيد شيخون، طبعة: دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، بدون تاريخ. وهي دراسة بلاغية خالصة، اعتنىٰ فيها مؤلفها – رحمه الله – بدراسة ظاهرة التقديم والتأخير من خلال ثلاثة أبواب، خصص الأول منها للحديث عن التقديم والتأخير في أسلوب الاستفهام بأنواعه، والثاني للحديث عن التقديم في أسلوب الخبر بأقسامه، والثالث عن التقديم والتأخير في القرآن الكريم.

٢- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، د. عز الدين أمين سليمان الكردي، طبعة: دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧م. وهي دراسة بلاغية أسلوبية، قصد فيها مؤلفها المقارنة بين كل آيتين متشابهتين في

الموضوع، وقع في إحداهما تقديم ولم يقع في الأخرىٰ؛ بهدف تحديد الفروق الدلالية بينهما، وهي أقرب إلىٰ دراسات متشابه النظم.

٣- كتاب: "دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر في التشبيه والتمثيل والتقديم والتأخير"، أ.د/ عبد الهادي العدل،ط: دار الفكر الحديث، القاهرة، الأولىٰ، د.ت. وهي دراسة بلاغية تفصيلية لبابي التشبيه والتمثيل من دلائل الإعجاز، وقد أفدت منه، رضي الله عن مؤلفه ورفع درجاته.

٤- دلالات التراكيب – دراسة بلاغية، أ.د/ محمد محمد أبو موسىٰ، ط: مكتبة وهبة، القاهرة، الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م. وهي دراسة بلاغية تحليلية لتراث أهل العلم في عدد من أبواب علم المعاني، وقد تناول فيه المؤلف التقديم والتأخير بالدرس، وقد أفدت منه، حفظ الله المؤلف وبارك في عمره.

٥- أسلوب التقديم والتأخير في القرآن الكريم علىٰ رأي عبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م؛ إعداد محمد فواز عرسان غنام. وهي دراسة بلاغية شاملة لأسلوب التقديم والتأخير برؤية الإمام عبد القاهر الجرجاني؛ اشتملت علىٰ مقدمة وتمهيد وفصلين، أما التمهيد فقد تضمن موجزًا عن التقديم والتأخير قبل عبد القاهر لبيان مكانته، وأما الفصل الأول فاختص بالجانب النظري للتقديم والتأخير (علاقته بالنظم، والجانب النفسي، والجانب الجمالي)، وأما الفصل الثالث فقد اختص بالجانب التطبيقي للتقديم والتأخير (وفق التصنيف البلاغي في

دلائل الإعجاز)، وقد استشهد فيه بشواهد قرآنية، لكنه عالجها بصورة مجملة في الغالب.

وتختلف دراستي عن الدراسات السابقة **في المحتوى والمنهج :**

أما **المحتوى**؛ فهي تختص بدراسة أثر التقديم والتأخير في الدلالات التفسيرية للجملة القرآنية؛ من خلال الشواهد القرآنية التي أوردها الإمام عبد القاهر الجرجاني، في كتاب دلائل الإعجاز؛ رغبةً في الإفادة من معالم منهج تحليل البيان القرآني في دلائل الإعجاز.

وأما **المنهج**؛ فيختلف أيضًا في طريقة معالجة الشواهد القرآنية؛ فهو منهج تحليلي في الغالب؛ أساسه معالجة تفسيرية لأحد أساليب القرآن الكريم؛ تجمع بين الإفادة من النظرية البلاغية وأقوال المفسرين؛ وصولًا إلىٰ بيان براعة الألفاظ في التعبير عن المعاني؛ فضلًا عن الصورة الجمالية الإعجازية لهذا الأسلوب في القرآن الكريم.

كما تتضمن الدراسة أيضًا محاولةً لدراسة التقديم والتأخير، علىٰ أنه أحد أنماط فكرة النظم وأثرها في التفسير؛ من وجهة تفسيرية تطبيقية.

خطة البحث:

يتألف البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، تفصيلها كالآتي:

- **المقدمة** وتشتمل علي: أسباب اختيار الموضوع وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.
- **التمهيد:** تعريفات وحدود، وفيه مطالب:
- **المطلب الأول:** التعريف بالتقديم والتأخير.
- **المطلب الثاني:** التعريف بالدلالات التفسيرية.
- **المطلب الثالث:** التعريف بعنوان البحث إجمالًا.

- **المبحث الأول:** التقديم والتأخير بين الدرسين اللغوي والتفسيري، وفيه مطلبان:
- **المطلب الأول:** التقديم والتأخير في الدرس اللغوي.
- **المطلب الثاني:** التقديم والتأخير في الدرس التفسيري.
- **المبحث الثاني:** الدلالات التفسيرية للتقديم والتأخير من خلال دلائل الإعجاز، وفيه مطلبان:
- **المطلب الأول:** الدلالات التفسيرية للتقديم والتأخير في أسلوب الاستفهام.
- **المطلب الثاني:** الدلالات التفسيرية للتقديم والتأخير في أسلوب الخبر.
- **الخاتمة :** وتتضمن:نتائج البحث وتوصياته .

ثم تلا ذلك ثبت بالمصادر والمراجع.

وفي الختام أقول: إن هذا البحث ما هو إلا ثمرة أعان الله علىٰ اقتطافها من غراس علماء الأمة، بتوجيه أساتذة كرام وملحوظات علماء أجلاء، أضافت للبحث، فجزىٰ الله الجميع خيراً، وتقبل هذا العمل بقبول حسن.

والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين...

تمهيد
تعريفات وحدود

يرد في ثنايا البحث وعنوانه عدد من المصطلحات والألفاظ، كالتقديم والتأخير والأثر والدلالات والمعاني التفسيرية، ومن الجدير بالذكر قبل الشروع في الدراسة أن أتناولها بالبيان الموجز؛ وصولاً إلىٰ تصور شامل لمفهوم عنوان البحث، وقد لخصتها في المطالب الآتية:

المطلب الأول
التعريف بالتقديم والتاخير:

أولاً: التقديم والتاخير في اللغة:

- التقديم مصدرٌ، أصل مادته (ق د م)، وهي مادة تدل علىٰ: سبق ورعف [تقدم]، ثم يفرع منه ما يقاربه؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [هود: ٩٨]، أي: يتقدمهم[(١)].

- التأخير: مصدرٌ أيضًا، أصل مادته [أ خ ر]، وتدل علىٰ أصل واحد إليه ترجع فروعه، وهو خلاف التقدم؛ يقال: مضىٰ قدما وتأخر أخرا، ويقال أيضًا: آخرة الرحل وقادمته، ومؤخر الرحل ومقدمه [(٢)].

وهكذا يمكن القول: إن التقديم في اللغة يدل علىٰ معنىٰ جعل الشيئ في الصدارة أو المقدمة، والتأخير يدل علىٰ مقابله.

---

(١) يراجع في هذا: تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، الأولىٰ، ٢٠٠١م)، [مادة: ق د م] (٩/ ٥٦)؛ ومعجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م)، [مادة: ق د م] (٥/ ٦٥).

(٢) يراجع في هذا: معجم مقاييس اللغة [مادة: أ خ ر] (١/ ٧٠)؛ ولسان العرب، ابن منظور الأفريقي، (ط٣: بيروت: دار صادر: ١٤١٤هـ)، [مادة: أخ ر]، (٤/ ١٢).

ثانياً: التقديم والتأخير في الاصطلاح:

لم تلتفت كثير من كتب البلاغة إلىٰ تعريف التقديم والتأخير، ويبدو أن السبب في هذا وضوح معناهما عندهم؛ فضلًا عن تفصيلهم لما يتعلق بهما ضمن أبواب: المسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل.

وقد وقفت علىٰ عدد من التعريفات، أهمها:

- **الأول:** أن التقديم والتأخير هو: "جعل اللفظ في رتبة [(١)]قبل رتبته الأصلية أو بعدها؛ لعارض الاختصاص، أو أهمية، أو ضرورة[(٢)]".
- **الثاني:** أن التقديم والتأخير هو: " التّغيير في التّرتيب الطبيعيّ لأجزاء الجملة؛ لغرض بلاغيّ كزيادة الاهتمام أو القَصر أو التّشويق أو لضرورة شعريّة[(٣)]".

والتقديم والتأخير المقصود بالبحث هو ما يكون في الجملة القرآنية الواحدة؛ لهذا اكتفيت بالتعريفين السابقين لتعلقهما بالمراد.

---

(١) عرّفت الرتبة بأنها: الموقع الذكري لكلمة في جملتها. يراجع: موسوعة النحو والصرف والإعراب، أ.د/ إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٨م)، (ص: ٣٨٥)؛ واللغة العربية معناها ومبناها، أ.د/ تمام حسان عمر، (بيروت: دار عالم الكتب، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، (ص: ٢٠٧).

(٢) الإكسير في علم التفسير، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي، (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٣٩٧هـ = ١٩٩٧م)، (ص: ١٨٩).

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة، أ.د أحمد مختار عمر وفريق عمل، (بيروت: دار عالم الكتب، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م)، (٣/ ١٧٨٥).

المطلب الثاني
التعريف بالدلالات التفسيرية

تعبير: "الدلالات التفسيرية" مركب وصفي، طرفاه موصوف (الدلالات)، وصفة (التفسيرية)، ولبيان المراد من هذا التركيب؛ أتناول مفرداته بالتعريف؛ علىٰ النحو الآتي:

أ- التعريف بالدلالات:

أولاً: الدلالات في اللغة:

الدلالات (جمع)، مفرده (دلالة)؛ وهو بفتح الدال وكسرها وضمها بمعنىٰ، والدلالة في اللغة: مصدر الفعل دلّ، وقد تكون اسمًا بمعنىٰ الدليل والإشارة والعلامة، ويدل اللفظ في أصل وضعه علىٰ معنيين:

الأول: إبانة الشيء بأمارة تتعلمها؛ ومنه الدليل: أي الأمارة في الشيء.

الثاني: الاضطراب في الشيء؛ ومنه قولهم: تدلدل الشيء؛ إذا اضطرب(١).

والمناسب هنا هو المعنىٰ الأول؛ وعليه يمكن تلخيص المعنىٰ اللغوي للدلالة بأنه: الهداية إلىٰ الشيء هداية قوية، كما تدل إنسانا علىٰ الطريق مثلاً، يقال: دله علىٰ الطريق وإلىٰ الطريق: سدده إليه، أي صوبه وأرشده، ويستوي في ذلك ما كان مقصودًا أو غير مقصود(٢).

ثانياً: الدلالة في الاصطلاح:

يعد مصطلح الدلالة من المصطلحات المشتركة بين العلوم والمعارف، وأشهر استعمالاتها عند المناطقة والأصوليين وأهل اللغة.

---

(١) يراجع: معجم مقاييس اللغة [دل] (٢/ ٢٥٩، ٢٦٠)؛ ومعجم اللغة العربية المعاصرة [د ل ل] (١/ ٧٦٤)؛ والمعجم الاشتقاقي المؤصل، أ.د/ محمد محمد حسن جبل (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م)، [دلل - دلدل] (٢/ ٦٦٩، ٦٧٠).

(٢) يراجع: الدلالات القرآنية في مفردات القرآن للراغب الأصفهاني، أ.د/ محمد حسن جبل، (مصر: طبعة خاصة بطلاب كلية القرآن الكريم بطنطا، ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ م)، (ص: ٩).

وتعني عند المناطقة: فهم أمر من أمر، أو: كون الشيء بحالة وصفة بحيث يلزم من إدراكها إدراك شيء آخر، والأول هو " الدالّ " والثاني هو " المدلول [١]".

ولا يختلف تعريفها في أصول الفقه عنه عند المناطقة، فالتداخل بين العلمين في المسألة واضحٌ؛ مما يغنىٰ عن إعادته[٢].

وتختص الدلالة عند أهل اللغة باللفظية منها؛ نظرا لاهتمام اللغة بالألفاظ دون سواها؛ والدلالة اللفظية هي: دلالة الألفاظ علىٰ المعاني بوساطة الوضع اللغوي[٣].

مما سبق يمكن تعريف الدلالة القرآنية المقصودة هنا، بأنها: المعنىٰ الذي يُدل عليه باللفظ القرآني في أصل وضعه[٤].

ب- التعريف بالتفسيرية:

لفظ " التفسيرية" اسم مؤنث لفظًا، منسوب إلىٰ التفسير؛ والتفسير في اللغة: بوزن(تفعيل) مصدر، مشتق من الفَسْر، وتدل مادته اللغوية علىٰ: بيان

---

(١) يراجع: المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، أ.د / عوض الله حجازي، (القاهرة: جامعة الأزهر، د.ت)، (ص: ٤٥).

(٢) يراجع: المستصفىٰ في أصول الفقه، الإمام أبو حامد الغزالي (بيروت: دار الكتب العلمية)، (١ / ٢٥ ، ٢٦) ، المحصول، الإمام فخر الدين الرازي، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٠هـ)، (١ / ٢٩٩ ، ٣٠٠)، الإبهاج في شرح المنهاج، الإمام علي بن عبد الكافي السبكي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ)، (١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥).

(٣) يراجع: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، (دمشق: دار القلم، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م)، (ص: ٢٧).

(٤) يراجع: الظواهر الدلالية في القراءات القرآنية مظاهرها وآثارها، أ. د / محمد عيد محمد عبد الله، (القاهرة: جامعة الأزهر، رسالة دكتوراه، مخطوط)، (ص: ٤).

شيء، وإيضاحه، وكشفه حسًا أومعنىٰ، وقد يكون اسمًا، ويجمع علىٰ تفاسير وتفسيرات(١).

و في الاصطلاح: عُرّف بتعريفات متعددة، من أشهرها أنه: " علم يبحث فيه عن القرآن الكريم، من حيث دلالته علىٰ مراد الله تعالىٰ بقدر الطاقة البشرية(٢)".

وعلىٰ هذا يكون لفظ (التفسيرية) هنا وصفًا مقيدًا للموصوف السابق عليه (الدلالات)؛ يفيد اختصاصها بما يتعلق بتوضيح المراد من كلام الله تعالىٰ بقدر الطاقة البشرية.

المطلب الثالث: التعريف بعنوان البحث إجمالًا:

قبل الشروع في بيان التعريف الإجمالي أو الإجرائي لعنوان البحث يجدر بنا أن نقف مع تعريف موجز للفظ: الأثر:

أولاً: الأثر في اللغة: الأثر في اللغة اسم ومصدر، تدل مادته اللغوية علىٰ أصول ثلاثة، هي: "تقديم الشيء، ذكر الشيء وروايته، رسم الشيء الباقي(٣)".

---

(١) يراجع: معجم مقاييس اللغة [مادة: ف س ر] (٤/ ٥٠٤)، معجم اللغة العربية المعاصرة [ف س ر] (٣/ ١٧٠٧)، المعجم الاشتقاقى المؤصل، [مادة: ف س ر] (ص: ١٦٧٣).

(٢) يراجع: مناهل العرفان فى علوم القرآن، الشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى، القاهرة: ط.عيسىٰ البابى الحلبى، د.ت)، (٢/ ٣)؛ و التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبى (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٩هـ =١٩٨٨م)، (١/ ١٣)، ويراجع فى التعريفات الأخرىٰ: البحر المحيط فى التفسير، أبو حيان الأندلسى، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ،١/ ٢٦؛والإتقان فى علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م، ٤/ ١٩٥؛ والتحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، تونس: الدار التونسية، ١٩٨٤م)، (١/ ١١).

(٣) يراجع: معجم مقاييس اللغة [مادة: أ ث ر]، (١/ ٥٣)؛ و وأساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م ، [أ ث ر]

والذي يتعلق بموضوع البحث هنا هو الأثر بمعنىٰ رسم الشيء الباقي فيه ، أي ما يحدثه شيء في شيء من تغيير يدل علىٰ فاعله .

الأثر في الاصطلاح: استُخدم مصطلح الأثر في ميادين متنوعة؛ بإطلاقات شتىٰ؛ لكنه استقر في الاصطلاح العام بمعنىٰ النتيجة، أو الحاصل من شيء[1].

والمقصود بالأثر هنا: ما يترتب علىٰ التقديم والتأخير من نتائج في دلالات القرآن الكريم وما يتعلق بها، من توضيح المراد بالآية أو تحديده، أوترجيح معنىٰ علىٰ معنىٰ، أوبيان حكم مستفاد من الآية، بالإضافة إلىٰ ما يتضمنه نمط التقديم أو التأخير من ملمح بلاغي أو إعجازي، وكافة المسائل المتعلقة بتفسير القرآن الكريم وهداياته المترتبة علىٰ أسلوب التقديم والتأخير.

من هنا يمكن التعريف بعنوان البحث إجمالًا بأنه: دراسة نمط التقديم والتأخير في القرآن الكريم؛ من خلال الشواهد القرآنية التي أوردها الشيخ عبد القاهر الجرجاني؛ في باب التقديم والتأخير من كتابه: دلائل الإعجاز؛ لبيان نتائج هذا النمط (التقديم والتأخير) علىٰ الدلالات المتعلقة بالكشف عن مراد الله تعالىٰ من كلامه علىٰ قدر الطاقة البشرية؛ وصولًا إلىٰ إدراك الهدايات القرآنية وملامح الإعجاز في النظم الشريف.

(١/ ٢٠)؛ وتاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضىٰ الحسيني الزبيدي، (الكويت: دار الهداية)، [مادة: أ ث ر] (١٠/ ١٢).

(١) يراجع في تفصيل هذا: معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، (دمشق – بيروت: دار الفكر المعاصر- دار الفكر، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م)، (ص: ٤٦)؛ وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين السخاوي، (مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م)، (١/ ١٧)؛ والتوقيف علىٰ مهمات التعاريف، زين الدين المناوي، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م)، (ص: ٣٨)؛ ومناهل العرفان (٢/ ١٢)؛ والتفسير والمفسرون، (١/ ١١٢)؛ وموسوعة الفقه الإسلامي، مجموعة من العلماء، (القاهرة: المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية)، (٢/ ١٩١).

المبحث الأول
التقديم والتأخير
بين الدرسين اللغوي والتفسيري

يعد باب التقديم والتأخير في كتاب دلائل الإعجاز أحد الأنماط والأساليب التي ساقها الشيخ عبد القاهر للتأكيد علىٰ قضيته الرئيسة في الكتاب، وهي أن إعجاز القرآن الكريم ليس باللفظ وحده أو بالمعنىٰ فقط، وإنما الإعجاز بالنظم، فكانت دراسته أسلوب التقديم والتأخير تطبيقًا واقعًا يؤكد فكرته ويدلل لنظريته.

ومن المناسب قبل الولوج إلىٰ الدراسة التحليلية تناول أحكام التقديم والتأخير ومسائله الكلية بدراسة موجزة؛ من خلال الدرسين اللغوي والتفسيري؛ بيانًا لاتصالهما وارتباطهما وتكاملهما.

المطلب الأول
التقديم والتأخير في الدرس اللغوي

أشرت إلىٰ أن التقديم والتأخير المقصود في هذه الدراسة هو " التقديم والتأخير في نطاق الجملة القرآنية"؛ وهذا الضرب من التقديم والتأخير يتصل اتصالًا وثيقا بفكرة (الإسناد)؛ أو النسبة؛ أوالارتباط بين ركني الجملة (المسند) و (المسند إليه)، وهي فكرة رئيسة في الدرس اللغوي بصفة عامة؛ فالجملة في الأصل تتكون من هذين الركنين حقيقةً أو تقديرًا، وقد يعرض لبناء الجملة عوارض، منها: التقديم والتأخير[1].

وتشترك دراسة هذا الضرب من التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة. والارتباط معلوم بين الدرسين البلاغي والنحوي، باعتبار النحو أصلًا

(١) يراجع: بناء الجملة العربية، أ.د/ محمد حماسة عبد اللطيف، (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٣م)، (ص: ٣٣، ٣٤، ٢٣٧-٢٤٠).

للبلاغة؛ لهذا كانت الإشارات النحوية المتعلقة بالتقديم والتأخير جذورًا أصيلة للدرس البلاغي لأسلوب التقديم والتأخير ومتعلقاته(١).

ولما كانت الصحة وقوانينها مناط بحث النحوي؛ اتجهت الدراسة النحوية شطر الجمل وانصبت علىٰ معانيها الأولية، وعلاقات الكلم فيها، وما يتبعها من أحكام، تتمثل في إعراب الكلمات وضبط أواخرها؛ وعلىٰ هذا كانت نظرتهم لفكرة الإسناد قانعةً بالاحتراز عن الخطأ في نطق الكلم (السلامة من اللحن)، وبتأدية المعاني الأصلية، بترتيب الكلم ترتيبًا صحيحًا (السلامة من التعقيد اللفظي)(٢).

في حين كانت نظرة الإمام عبد القاهر – رحمه الله – ومن تبعه من البلاغيين لفكرة الأسناد أعم من نظرة النحاة، فالكلمة في نظرهم تأخذ وظيفتها من الجملة، ولا تكون مقبولة أو غير مقبولة لذاتها، بل لمكانتها من الجملة، وعلاقتها بما قبلها وما بعدها؛ وإلىٰ هذا المفهوم يشير قوله – رحمه الله– : " فقد اتضح إذن اتضاحا لا يدع للشك مجالا؛ أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة؛ وأن الفضيلة وخلافها في ملائمة معنىٰ اللفظة لمعنىٰ التي تليها، وما أشبه ذلك؛ مما لا تعلق له بصريح اللفظ(٣)"، وقوله: " والألفاظ لا تُفيد حتىٰ تُؤلَّف ضربـًا خاصّـًا من التأليف؛ ويُعْمَد بها إلىٰ وجه دونِ وجهٍ من التركيب والترتيب(٤)".

---

(١) يراجع: مكان النحو من نظرية النظم، أ.د/ إبراهيم محمد عبد الله الخولي، (القاهرة: دار البصائر، ٢٠٠٨م)، (ص: ٥).

(٢) يراجع: مكان النحو من نظرية النظم، (ص: ١٤ – ٢٠).

(٣) دلائل الإعجاز (ص: ٤٦).

(٤) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني ، (القاهرة – جدة: مطبعة المدني ، دار المدني)، (ص: ٤).

كما ترتبط هذه النظرة الشاملة لفكرة الإسناد بمعالم النظم عنده – رحمه الله –؛ فقد قرر في نظريته تبعية الألفاظ للمعاني؛ فالألفاظ عنده خدم للمعاني وتابعة لها، ولا يعني هذا تفضيل المعاني علىٰ الألفاظ، وإنما الغرض تأكيد الترابط بينهما؛ فالفضل ليس لأولهما، بل لكليهما معـًا؛ من خلال انصهارهما عن طريق النظم والتأليف.

يقول الشيخ عبد القاهر: " وأما "نظم الكلم" فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها علىٰ حسب ترتب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو "النظم" الذي معناه ضم الشيء إلىٰ الشيء كيف جاء واتفق[1]".

وهكذا يختلف الدرس النحوي عن الدرس البلاغي في تناول ظاهرة التقديم والتأخير، حسب اختلاف مجال كلٍ، فالنحو يبحثها من جهة الصحة وعدمها والوجوب والاستحالة، والبلاغة تبحث جهة المعاني وما يتصل بها من الجمال والمناسبة.

بقي أن أشير إلىٰ عدد من المسائل المتعلقة بالتقديم والتأخير في الدرس اللغوي؛ قصدًا لترتيب الأفكار وطمعًا في الإيجاز، وهي:

– أولًا: هل للتقديم والتأخير أثر في المعنىٰ؟

انقسم اللغويون حول هذه المسألة إلىٰ فريقين:

– الفريق الأول: المجيزون، وهم الجمهور من أهل اللغة، ويرون وقوع التقديم والتأخير، وأن لهما أثرًا في المعاني، لكنهم يختلفون في تحديد هذا الأثر بين حصر وتوسعة.

فالغالب علىٰ الدرس النحوي حصر التقديم والتأخير في العناية والاهتمام. ولعل من أوائل الإشارات النحوية في هذا قول سيبويه – رحمه

(١) دلائل الإعجاز (ص: ٤٩).

الله- : " فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرىٰ اللفظُ كما جرىٰ في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ. فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيَّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنىٰ، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم(١)".

وأما الدرس البلاغي فلم يقنع بحصر أثر التقديم والتأخير في العناية والاهتمام، بل تعدىٰ ذلك إلىٰ تفصيل المراد بالعناية والاهتمام، من خلال بيان وجه كلٍ وأسبابه وآثاره في المعنىٰ وجمال النظم.

فقد نوه الإمام عبد القاهر إلىٰ أهمية أسلوب التقديم والتأخير وأثره في المعاني بقوله: " هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلىٰ لطيفة، ولا تزال ترىٰ شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلىٰ مكان(٢)".

كما نعىٰ الشيخ علىٰ من حصر فائدة التقديم والتأخير ودلالته في: العناية والاهتمام، وبين أن هذه الدلالة ليست كافية، حيث تؤدي إلىٰ تصغير أمر التقديم والتأخير وتقليل أهميته، وليس الواقع كذلك، فالتقديم والتأخير نمط من أنماط النظم له دلالاته ومقاماته وأغراضه المتنوعة.

يقول – رحمه الله-: " ... ينبغي أن يعرف في كل شيء قدم في موضع من الكلام مثل هذا المعنىٰ، ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير. لا يكفي أن يقال: قدم للعناية. وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: "إنه قدم

(١) الكتاب، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م)، (١/ ٣٤).
(٢) دلائل الإعجاز (ص: ١٠٦).

للعناية، ولأن ذكره أهم"، من غير أن يذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك، قد صغر أمر "التقديم والتأخير" في نفوسهم، وهونوا الخطب فيه، حتىٰ إنك لترىٰ أكثرهم يرىٰ تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف. ولم تر ظنا أزرىٰ علىٰ صاحبه من هذا وشبهه [1]".

- وخلافًا لما ذهب إليه جمهور النحاة والبلاغيين أنكر بعض الباحثين أن يكون للتقديم والتأخير أثر في المعنىٰ، واعتبروا أكثر ما ورد من التقديم والتأخير في القرآن الكريم مجرد رعاية للفاصلة[2].

يقول الدكتور إبراهيم أنيس – رحمه الله -: " كذلك لا معنىٰ لأن ننساق مع البلاغيين حين يعزون تقدم المسند إليه إلىٰ أمور تلمسوها من شواهد معينة، كالتمكن في ذهن السامع، والتعجيل بالمسرة أو المساءة، والاستلذاذ والتعظيم والتحقير .. الخ. ومن الغريب أنهم يجعلون نفس هذه الأسباب داعيًا من دواعي تقديم المسند أيضًا! ودراستهم هنا لا تعدو أن تكون نقدًا أدبيًا لأمثلة معينة تصوروا فيها تلك الأمور التي أشاروا إليها"، كما يقول أثناء حديثه عن تقديم المسند وتأخيره في مثل (الحمد لله): " ولا فرق هنا بين أن يتقدم المسند أو يتأخر، فالتعبيران جائزان مقبولان، غير أن الكاتب قد يؤثر أحدهما في موضع ما؛ ويؤثر الآخر في موضع ثان، ولا يكاد يختلف المعنىٰ في كلتا الحالين. فالفرق بينهما فرق أسلوب[3]".

وهذا الكلام مردود بأن هناك فرقًا بين جملتي: الحمد لله، و: لله الحمد؛ فالأولىٰ تدل علىٰ إثبات الحمد لله من غير اختصاص، بينما تفيد الثانية

---

(١) المرجع السابق (ص: ١٠٨).

(٢) يراجع: من أسرار اللغة، أ.د/ إبراهيم أنيس (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الثالثة، ١٩٦٦م)، (ص: ٢٨٩- ٣٠٩).

(٣) من أسرار اللغة، (ص:٢٨٩، ٣٠٣).

الإثبات والاختصاص والتوكيد؛ خاصةً إذا أعقب ذلك ذكر قدرة الله وآياته ونعمه ومظاهر قدرته، كما في ختام سورة الجاثية، ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الجاثية: ٣٦].

يقول الإمام الزمخشري – رحمه الله –: " فاحمدوا الله الذي هو ربكم ورب كل شيء من السماوات والأرض والعالمين؛ فإن مثل هذه الربوبية العامة يوجب الحمد والثناء علىٰ كل مربوب(١)".

وفي شأن قصره التقديم والتأخير علىٰ رعاية الفاصلة؛ يقول الدكتور أنيس – يرحمه الله – في قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ ﴾ [النساء: ١٢]:" كان من الممكن أن يقال: (الربع لكم) وتؤدي الآية حينئذ نفس المعنىٰ، فاختيار أحد الأسلوبين يرجع إلىٰ تلك النواحي الفنية؛ التي تتأثر بمزاج الكاتب وموسيقىٰ الكلام، وعلاقة الجملة بما يليها وما يسبقها(٢).

وليس الأمر كما رأي الدكتور أنيس، فليس سواءً التعبيران: (لكم الربع) و(الربع لكم)، فالجملة الأولىٰ تفيد الإسناد مع معاني الحصر والاختصاص، والمعنىٰ: أن الربع ثابت لكم حصرًا، بينما تفيد الثانية مجرد الإسناد من غير حصر ولا اختصاص، والمعنىٰ: الربع ثابت لكم(٣).

هذا بالإضافة إلىٰ مناسبة النظم للمعنىٰ، فمقام الميراث يقتضي الوضوح والتحديد، وهذا بلا شك يناسبه الاختصاص والحصر.

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم الزمخشري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ)، (٤/ ٢٩٤).

(٢) من أسرار اللغة، (ص: ٣٠٤).

(٣) يراجع: حاشية الدسوقي علىٰ مختصر المعاني، محمد بن عرفة الدسوقي، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٧م)، (٤/ ١١).

والخلاصة أن الواقع اللغوي والقرآني يؤكدان مجانبة هذا الرأي للصواب، وأن للتقديم والتأخير وجودًا في الواقع وأثرًا في المعنىٰ وعلاقةً وثيقة بدقة النظم وجماله.

- ثانيًا: ما يقع فيه التقديم والتأخير:

بناءً علىٰ ما ذهب إليه جمهور أهل اللغة من أثر التقديم والتأخير في المعنىٰ وصلته بجمال النظم؛ فقد زاد اهتمام البلاغيون بدراسة موضوع التقديم والتأخير في تصانيفهم، ضمن أبواب ثلاثة رئيسة، هي: المسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل.

أ- أما المسند إليه[1]، فالأصل فيه التقديم، وذلك لأنَّ مدلوله هو الذي يخطر أولاً في الذهن، لأنه المحكوم عليه، والمحكوم عليه سابق للحكم طبعًا فاستحق التقديم وضعًا، بشرط ألا توجد نكتة أخرىٰ تقتضي تأخيره في اعتبار المتكلم، ومع أنه قد يعتريه التأخير[2]؛ فلتقديمه أغراضٌ[3].

---

(١) ويسمىٰ المحكوم عليه، أو المتحدث عنه، وله مواضع ستة: الفاعل للفعل التام، أسماء النواسخ (كان وأخواتها وإن وأخواتها)، والمبتدأ الذي له خبر، والمفعول الأول لظن وأخواتها، والمفعول الثاني لأرىٰ وأخواتها، ونائب الفاعل. يراجع في هذا: معجم البلاغة العربية، أ.د/ بدوي طبانة (جدة – الرياض: دار المنارة- دار الرفاعي، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م)، (ص: ٢٨٣).

(٢)وقد ذكروا أنه يؤخر إذا اقتضىٰ المقام تقديم المسند. يراجع في هذا: الإيضاح في علوم البلاغة، (٢/ ٨٠)؛ وجواهر البلاغة، (ص: ١٢٣- ١٢٥)؛ وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، (١/ ١٣١).

(٣) يراجع: المنهاج الواضح للبلاغة، الشيخ حامد عوني، (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م)، (ص: ٦٠). وقد ذكر البلاغيون لتقديم المسند إليه

أغراضًا، منها: - تعجيل المسرّة للتفاؤل، نحو: العفو عنك صدر به الأمر. - وتعجيلُ المساءة للتطير، نحو: القصاصُ حكم به القاضي. - والتشويق إلىٰ المتأخر إذا كان المتقدِّم مشعراً بغرابة.كقول أبي العلاء المعري: والذي حارت البرية فيه ... حيوان مستحدثٌ من جماد. - التَّلذُّذ، نحو: ليلىٰ وصلت، وسلمىٰ هجرت. - التَّبرك، نحو: اسمُ الله اهتديتُ به. - النَّص علىٰ عموم السلب، أو النص علىٰ سلب العموم «فعمومُ السلب» ويكون بتقديم أداة العموم (ككلّ – وجميع) علىٰ أداة النفىٰ - نحو: كل ظالم لا يُفلح - المعنىٰ: لا يفلح أحد من الظلمة ونحو: كل ذلك لم يكن: أي لم يقع هذا ولا ذاك ونحو: كل تلميذ لم يقصر في واجبه - «ويسمىٰ شمول النفي». - إفادة التَخصيص قطعًا: إذا كان المسند إليه مسبوقًا بنفي والمسند فعلًا، نحو: ما أنا قلت هذا ولا غيري، أي: لم أقله: وهو مقول لغيري، ولذا: لا يصحّ أن يقال: ما أنا قلت هذا ولا غيري، لأن مفهوم (ما أنا قلت) أنّه مقول للغير، ومنطوق (ولا غيري) كونه غير مقول للغير (فيحصل التناقض سلبًا وإيجابًا)، وإذا لم يسبق المسند إليه نفي كان تقديمه محتملًا لتخصيص الحكم به أو تقويته في ذهن السامع، إذا كان المسند فعلا نحو: أنتَ لا تبخل، ونحو: هو يهبُ الألوف، فإنَّ فيه الإسناد مرتين، إسناد الفعل إلىٰ ضمير المخاطب: في المثال الأول، وإسناد الجملة إلىٰ ضمير الغائب في المثال الثاني. - كون المتقدم محطّ الانكار والغرابة، كقوله: أبعدَ المشيب المُنقضىٰ في الذَّوائب ... تُحاول وصل الغانيات الكواعب. - سُلوك سبيل الرُّقىٰ، نحو: هذا الكلام صحيح، فَصيح، بلَيغ، فإذا قلت: «فصيح» بليغ، لا يحتاج إلىٰ ذكر صحيح، وإذا قلت «بليغ» لا يحتاج إلىٰ ذكر فصيح. - مُراعاة الترتيب الوُجودي، نحو: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. يراجع في هذا: جواهر البلاغة، السيد أحمد الهاشمي، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت)، (ص: ١٢٣)، ويراجع للاستزادة: الإيضاح في علوم البلاغة، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر المعروف بالخطيب القزويني، (بيروت: دار الجيل، د.ت)، (٢/ ٥٠ وما بعدها)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، الشيخ عبد المتعال الصعيدي (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، (١/ ١٠٩ وما بعدها)؛ و المنهاج

ب- وأما المسند[1]، فأصله التأخير، لكنه قد يقدم من جهة النحو، أو لغرض بلاغي[2].

الواضح للبلاغة، (ص: ٦٠- ٦٤)؛ وعلم المعاني، د. عبد العزيز عتيق، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م) (ص: ١٣٦)؛ وخصائص التراكيب - دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، أ.د/ محمد محمد أبو موسىٰ، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، (ص: ٢٢٠ وما بعدها).

(١) ويسمىٰ المحكوم به، وهو: الخبر، والفعل التام، واسم الفعل، والمبتدأ الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر، وأخبار النواسخ، والمصدر النائب عن الفعل. يراجع: جواهر البلاغة (ص: ١٣١).

(٢) يقدّم المسند: إذا وجد باعث علىٰ تقديمه، كأن يكون عاملاً نحو قام علي أو ممّا له الصدارة في الكلام، نحو: أين الطريق؟ ؟ أو إذا أريد به غرض من الأغراض الآتية: - التّخصيص بالمسند إليه، نحو: ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الشورىٰ: ٤٩]. - التنبيه من أوّل الأمر علىٰ أنه خبرٌ لا نعتٌ - كقوله: له همٌ لا مُنتهىٰ لكبارها ... وهمَّته الصغرىٰ أجلُ من الدّهر. فلو قيل: «همم له» لتُوهّم ابتداءً كون «له» صفة لما قبله. - التشويق للمتأخر، إذا كان في المتقدِّم ما يُشوِّق لذكره كتقديم المسند في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. - التفاؤل: كما تقول للمريض: (في عافية) أنتَ). - إفادة قصر المسند إليه علىٰ المسند، نحو: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴾ [الكافرون: ٦]، «أي - دينكم مقصورٌ عليكم، وَديني مقصور عليَّ».- المساءة نكايةً بالمُخاطب: كقول المتنبي: ومن نكد الدنيا علىٰ الحُرّ أن يرىٰ ... عدُوّا له ما من صداقته بُدُّ. - تعجيل المسرّة للمخاطب، أو التعجّب، أو التّعظيم، أو المدح، أو الذم، أو الترحم، أو الدعاء، نحو: لله درّك، وعظيمٌ أنت يا الله. ونعم الزعيم سعدٌ، وبئس الرجل خليل، وفقير أبوك، ومبارك وصولك بالسلامة. ويؤخر المسند لأن تأخيره هو الأصل، وإذا كان تقديم المسند إليه أهم نحو: الوطن عزيز. يراجع في هذا:

ج- وأما متعلقات الفعل، ويقصد بها: مثل المفعول، والحال، والظرف، والجار والمجرور، وهي أقل في الأهمية من (ركني الجملة)، ومع ذلك فقد تتقدم عليها، أو علىٰ أحدهما لدواع وأغراض بلاغية(١).

- ثالثًا: أقسام التقديم والتأخير:

قسّم أهل اللغة التقديم والتأخير تقسيمات متنوعة، باعتبارات مختلفة، وأكتفي بذكر أكثر هذه التقسيمات اتصالًا بمقام الدراسة، وهي:

أ- قُسِّم من الناحية العقلية إلىٰ أقسام أربعة:

- الأول : ما يفيد زيادة في المعنىٰ مع تحسين في اللفظ، وذلك هو الغاية القصوىٰ، وإليه المرجع في فنون البلاغة، والكتاب الكريم هو العمدة في هذا؛ نحو: قوله تعالىٰ ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة]؛ فقد

الإيضاح في علوم البلاغة، (٢/ ٨٠)؛ وجواهر البلاغة، (ص: ١٢٣- ١٢٥)؛ وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، (١/ ١٣١).

(١) يقدم المفعول لأغراض، منها: - تخصيصه بالفعل، نحو: (إيَّاك نعبد) رداً علىٰ من قال: أعتقد غير ذلك. - مُوافقة المخاطب: أو تخطئته، نحو: قولك للمصيب: صوابًا قلت، وللمخطئ: خطأً فعلت. - الاهتمام بالفعل، نحو: حسنَ الخلق لزمت. - التبَّرك به، نحو: قرآنًا كريمًا تلوت. - التَّلذذّ به، نحو: الحبيب قابلت. - موافقة كلام السامع نحو: محمدًا أكرمت، في جواب: من أكرمت؟

كما يتقدّم كل من الحال، والظرف، والجار والمجرور، لأغراض كثيرة، منها: - تخصيصها بالفعل. - كونها موضع الإنكار. - مراعاة الفاصلة أو الوزن. يراجع في هذا: جواهر البلاغة١٦٣؛ وعلوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»، أحمد بن مصطفىٰ المراغي (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، (ص: ١٠٦- ١٠٨)؛ والبلاغة العربية، عبد الرحمن حسن حَبَنَّكَة الميداني، (دمشق -بيروت: دار القلم- الدار الشامية، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م)، (١/ ٣٨١ وما بعدها).

أفاد تقديم الجار في هذا المقام التخصيص، وأن النظر لا يكون إلا لله؛ مع جودة الصياغة وتناسق الفواصل.

- الثاني: ما يفيد زيادة في المعنىٰ فقط؛ نحو: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٦]؛ فتقديم المفعول في هذا لتخصيصه بالعبادة، وأنه ينبغي ألا تكون لغيره، ولو افترض تأخيره في غير القرآن ما أفاد الكلام ذلك المعنىٰ.

- الثالث: ما يتكافأ فيه التقديم والتأخير، وليس لهذا الضرب شيء من الملاحة، كقول الشاعر [(١)]:

وكانت يدىٰ ملأىٰ به ثم أصبحت ∴ «بحمد إلهي» وهي منه سليب

فتقديره: ثم أصبحت وهي منه سليب بحمد إلهي.

- الرابع: ما يختل به المعنىٰ ويضطرب، وذلك هو التعقيد اللفظي، كتقديم الصفة علىٰ الموصوف، والصلة علىٰ الموصول، أو نحو ذلك من الانواع التي خرجت عن الفصاحة - ومنها قول الفرزدق[(٢)]:

إلىٰ ملك ما أمه من محارب أبوه ∴ ولا كانت كليب تصاهره

فتقديره: إلىٰ ملك أبوه ما أمه من محارب، أي: ما أم أبيه منهم، ولا شك أن هذا لا يفهم من كلامه للنظرة الأولىٰ، بل يحتاج إلىٰ تأمل وتريث ورفق، حتىٰ يفهم المراد منه[(٣)].

---

(١) البيت لإبراهيم ابن المهدي. يراجع: الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ط٣: القاهرة: دار الفكر العربي : ١٤١٧هـ=١٩٩٧م)، (٤/ ٢٠).

(٢) يراجع: المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، الأولىٰ، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م).

(٣) يراجع في هذا: جواهر البلاغة (ص: ١٢٣)؛ وبحث: " أسرار التقديم والتأخير في الأسلوب البلاغي – دراسة فنية تحليلية تطبيقية"، د. علي رمضان الجربي، مجلة

ب- وقُسِّم بحسب الواقع إلىٰ قسمين:

- الأول : تقديم علىٰ نية التأخير؛ بحيث يبقىٰ المقدم علىٰ حكمه الإعرابي السابق قبل التقديم؛ نحو:عمرًا ضربت؛ فقد بقي(عمرًا) مفعولًا به.

- الثاني: تقديم لا علىٰ نية التأخير؛ بحيث ينقل المقدم من حكم إلىٰ حكم ومن إعراب إلىٰ إعراب؛ نحو: زيدٌ ضربته؛ فأصلها: ضربت زيدًا [(١)].

ج- كما قُسِّم بحسب ارتباطه بالنحو إلىٰ قسمين:

- الأول : المرتبط بالنحو؛ وهو مبني علىٰ تصور وجود ترتيب مألوف شبه مطرد للوحدات النحوية في الجملة العربية؛ كتقدم الفعل ثم الفاعل ثم المفعول، أو المبتدأ ثم الخبر، أو صاحب الحال ثم الحال، وهذا النوع إذا خولف الترتيب في بعض السياقات؛ يتناوله النحاة والبلاغيون بالدرس لبيان السبب والداعي والدلالة، وهذا النوع هو المقصود بالدراسة.

- الثاني: غير المرتبط بترتيب الوحدات النحوية المعتاد في الجملة العربية، بل هو تقديم دلالي مرتبط بدلالة الآية؛ مثل: ترتيب ورود السماء والأرض أو الليل والنهار وهكذا[(٢)].

- رابعًا: التقديم والتأخير بين الحقيقة والمجاز:

العلوم الإنسانية والتطبيقية، (زليتن: الجامعة الأسمرية الإسلامية، ٢٠٠٧)، (عدد ١٢/ ٢٢٦، ٢٢٧).

(١)يراجع في هذا: بحث:" الفهم الجمالي للتركيب اللغوي: دراسة في الكشاف للزمخشري"، د. السيد علي خضر، مجلة كليات المعلمين – العلوم الإنسانية، (الرياض: رئاسة كليات المعلمين، صفر ١٤٢٨هـ-مارس ٢٠٠٧ م)، (عدد ١/ ج١/ ص: ١٣٦، ١٤٥).

(٢) يراجع في هذا: دلائل الإعجاز (ص:١٠٦)؛ ودراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر في التشبيه والتمثيل والتقديم والتأخير، أ.د/ عبد الهادي العدل، (القاهرة: دار الفكر الحديث، د.ت)، (ص: ٢٣٩).

اختلف العلماء حول كون أسلوب التقديم والتأخير من ألوان الحقيقة أو المجاز، والراجح أنه من باب الحقيقة؛ لاقتصاره علىٰ نقل موضعي.

قال الإمام الزركشي: " وقد اختلف في عده من المجاز، فمنهم من عده منه؛ لأن تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول، وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعل نقل كل واحد منهما عن رتبته وحقه، والصحيح أنه ليس منه؛ فإن المجاز نقل ما وضع له إلىٰ ما لم يوضع [(١)]".

المطلب الثاني: التقديم والتأخير في الدرس التفسيري:

لا ينفك الدرس التفسيري للتقديم والتأخير عن الدرس اللغوي؛ فالعلاقة بينهما وثيقة؛ غير أن المتأمل لكلٍ يجد للمفسرين منهجًا نوعيًا في دراسة المسألة.

وقد اهتم المفسرون والمصنفون في علوم القرآن بدراسة أسلوب التقديم والتأخير؛ باعتباره أحد الأساليب البلاغية في القرآن الكريم، كما أكدوا قيمته وتأثيره.

يقول الإمام الزركشي – رحمه الله –: " هو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة علىٰ تمكنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق[(٢)]".

---

(١) البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩١هـ)، (٣/ ٢٣٣)، ، ويراجع أيضًا: الفوائد المشوق إلىٰ علوم القرآن وعلم البيان، المنسوب للإمام ابن قيم الجوزية، (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت)، (ص: ١٢١)، ، وقد ترجح عند التحقيق أنه مقدمة لتفسير ابن النقيب (ت: ٦٩٨هـ). يراجع: الكتاب نفسه، (القاهرة: الخانجي، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، (ص:١٣-٢٠).

(٢) البرهان في علوم القرآن، (٣/ ٢٣٣).

كما تجلت عناية المفسرين بأسلوب التقديم والتأخير في ثنايا كتب التفسير، من خلال معالجة مسائله بصورة نوعية تجمع بين تقعيد القواعد، وتوضيحها ببيان أثرها في الدلالة والأسلوب.

وقد شمل هذا المنهج غالبية المفسرين من بداية عصر التدوين، وحتىٰ التفاسير المعاصرة لعلمائنا – يرحمهم الله–، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: قول الإمام الطبري – رحمه الله – في تفسير قوله تعالىٰ ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٦]:" يقول تعالىٰ ذكره لنبيه محمد ﷺ: لا تعبد ما أمرك به هؤلاء المشركون من قومك يا محمد بعبادته، بل الله فاعبد دون كلّ ما سواه من الآلهة والأوثان والأنداد ﴿ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ لله علىٰ نعمته عليك بما أنعم من الهداية لعبادته، والبراءة من عبادة الأصنام والأوثان. ونصب اسم الله بقوله: ﴿ فَٱعۡبُدۡ ﴾ وهو بعده، لأنه رد الكلام، ولو نصب بمضمر قبله، إذا كانت العرب تقول: زيد فليقم. وزيدا فليقم. رفعا ونصبا، الرفع علىٰ فلينظر زيد، فليقم، والنصب علىٰ انظروا زيدًا فليقم. كان صحيحا جائزا [(١)]".

فقد أشار الإمام – رحمه الله– إلىٰ أثر تقديم المفعول في المعنىٰ ودلالته علىٰ الاختصاص، كما نصّ علىٰ أن الأسلوب جارٍ علىٰ طريقة العرب.

المثال الثاني: قول الإمام الزمخشري – رحمه الله – في حديثه عن تعلق باء ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ١] بفعل محذوف تقديره: أقرأ أو أتلو: " فإن قلت: لم قدرت المحذوف متأخرًا؟ قلت: لأن الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به؛ لأنهم كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم فيقولون:

(١) جامع البيان في تأويل القرآن، أبوجعفر محمد بن جرير الطبري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م)، (٢١/ ٣٢٣).

باسم اللات، باسم العزىٰ، فوجب أن يقصد الموحد معنىٰ اختصاص اسم الله عز وجل بالابتداء؛ وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: إياك نعبد، حيث صرح بتقديم الاسم إرادة للاختصاص. والدليل عليه قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]. فإن قلت: فقد قال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، فقدم الفعل. قلت: هناك تقديم الفعل أوقع لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم[(١)]".

فقد بيّن – رحمه الله– في هذه النص قاعدة رئيسة في التقديم والتأخير (وهي أن التقديم يكون للمقصود تقديمه في المعنىٰ لأهميته، كما فسر تلك الأهمية بغرض كما نوه الإمام عبد القاهر) بصورة تطبيقية واضحة، وهي أن الفعل المقدر (أقرأ أو أتلو) في بسم الله الرحمن الرحيم مؤخر لأن المقدم هو الأهم؛ والأهمية تتمثل في الدلالة علىٰ الاختصاص، بينما كان تقديم الفعل (اقرأ) في أول سورة العلق لكون القراءة هناك هي المقصودة أولًا؛ بدلالة كون سورة العلق أول السور نزولًا.

المثال الثالث: قول العلامة الطاهر ابن عاشور – رحمه الله– في دلالة تقديم المفعول (إياك)، في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]:"والحصر المستفاد من التقديم في قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ حصر ادعائي للمبالغة لعدم الاعتداد بالاستعانات المتعارفة بين الناس بعضهم ببعض في شؤونهم، ومعنىٰ الحصر هنا: لا نستعين علىٰ عظائم الأمور التي لا يستعان فيها بالناس إلا بالله تعالىٰ، ويفيد هذا القصر فيهما التعريض بالمشركين الذين يعبدون غير الله ويستعينون بغيره ....[(٢)]".

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (١/ ٣).

(٢)تفسير التحرير والتنوير، (١/ ١٨٥).

فقد بين – يرحمه الله- دلالة التقديم علىٰ الحصر، ونوع الحصر وعلاقة ذلك بمعنىٰ الآية، كما بين ما في أسلوب القصر من التعريض بالمشركين الذين يعبدون غير الله ويستعينون بغيره.

من هنا يمكن القول: إن الجهد الذي بذله المفسرون في دراسة أسلوب التقديم والتأخير يعتبر تتويجًا للجهد المفضل بالسبق الذي بذله شيخ البلاغيين عبد القاهر – رحمه الله-، وأن كلًا من الدرسين اللغوي والتفسيري صنوان لا يفترقان؛ فمن رام إدراك الباب، فعليه بالدرسين معًا.

المبحث الثاني
الدلالات التفسيرية للتقديم والتاخير
من خلال دلائل الإعجاز

أشرت إلىٰ أن المفسرين قد عالجوا مسائل التقديم والتأخير بطريقة نوعية متميزة؛ مزجت بين تأصيل القاعدة، وتطبيقها، وبيان أثرها في المعنىٰ، وهو منهج فريد؛ قد أزعم سبقه الدرس البلاغي.

لكن الإنصاف يقتضي القول بأن أساس اعتماد هذا المنهج وتقريره هو درس الشيخ عبد القاهر للباب؛ في كتابه: (دلائل الإعجاز)؛ ولعل هذا ما دعاني إلىٰ إفراده بهذا البحث؛ فلمنهج الشيخ في درس الباب وغيره من أنماط النظم مزايا متعددة؛ منها:

- أنه درس يجمع بين الأصول اللغوية الثابتة والتطبيقات المثمرة؛ فهو يبدأ غالبًا بتلخيص دستور جامع لقواعد النمط أو الأسلوب محل الدرس؛ ثم ينطلق من ذلك الدستور الواضح نحو شواهده؛ تطبيقًا وبيانًا ودلالةً علىٰ الإعجاز وإرشادًا.

- انطلاقه في تحليل الشاهد القرآني من قاعدة متميزة في فهم النص القرآني، يمكن تلخيصها في: " التدبر في استشعار الغرض الذي يرمي إليه النص، ثم تفسيره بما يتواءم مع هذا الغرض[1]".

- نظرته الشاملة الجامعة لأنماط النظم المتنوعة؛ وهو أكثر فائدة من النظرة الأحادية لنمط بعين؛ حيث يضع في اعتباره تضافر أكثر من نمط (تقديم ... تنكير .... جملة اسمية .... حذف ....) علىٰ تحقيق مقصود النظم من الدلالات.

---

(١) شرح دلائل الإعجاز، أ.د/ محمد إبراهيم شادي، (مصر: دار اليقين – المنصورة، الثانية، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م)، (ص: ٢٠).

- ارتباطه بمحور أساس للكتاب ككل؛ هو الكشف عن دلائل الإعجاز القرآني؛ من خلال منهج متميز في تحليل البيان.

وفي المطلبين الآتيين تحليل لهذا المنهج، وتفصيل لعدد من مزاياه :

المطلب الأول
الدلالات التفسيرية للتقديم والتاخير
في أسلوب الاستفهام(١)

اقتصر الشيخ في دراسة التقديم في الاستفهام علىٰ (الهمزة)(٢)؛ فبين أن دستور البلاغيين في التقديم والتأخير بعدها: أن ما يلي الهمزة غالبًا هو

(١) الاستفهام هو: طلب معرفة اسم الشيء، أو حقيقته، أو عدده، أو صفة لا حقة به، وأسماء الاستفهام هي: من، منذا، ماذا، متىٰ، أيان، أين، كيف، أنىٰ، كم، أي، وحرفا الاستفهام: الهمزة وهل، وجميع أدوات الاستفهام لطلب التصور (إدراك المفرد)، ويكون الجواب عنها بالتعيين، نحو: كيف صحتك؟ تقول: جيدة، إلا هل، فإنها لطلب التصديق (طلب إدراك النسبة بين المسند والمسند إليه)، ويكون الجواب عنها بنعم أو لا، يقال: هل نجحت؟ والجواب: نعم أو لا، وأما الهمزة فتأتي لطلب التصور والتصديق. موسوعة النحو والصرف والإعراب، (ص: ٥١).

(٢) تعد الهمزة أصل أدوات الاستفهام وأم الباب، ولهذا اختصت بأحكام: أولها: جواز حذفها. الثاني: أنها ترد لطلب التصور ولطلب التصديق، بخلاف بقية أدوات الاستفهام. الثالث: أنها تدخل علىٰ الإثبات والنفي. الرابع: أن لها تمام التصدير (الصدارة في الجملة). وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، فترد لمعان، أشهرها ثمانية، هي: الأول: التسوية، وَالضَّابِط أَنَّهَا الْهمزَة الدَّاخِلَة علىٰ جملَة يَصح حُلُول الْمصدر محلهَا، نَحْو قوله تعالىٰ: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [المنافقون: ٦]. الثَّانِي: الْإِنْكَار الإبطالي: وَهَذِه تَقْتَضِي أَن مَا بعْدهَا غير وَاقع وأن مدعيه كَاذب، نَحْو ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ﴾ [الإسراء: ٤٠]. الثَّالِث: الْإِنْكَار التوبيخي فَيَقْتَضِي أَن مَا بعْدهَا وَاقع وَأَن فَاعله ملوم، نَحْو: ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [الصافات: ٩٥]. الرَّابِع: التَّقْرِير، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ ءَأَنتَ

المقصود بالاستفهام لو كان حقيقيًا، وكذلك يكون هو المقصود بالإنكار أو التقرير لوكان الاستفهام غير حقيقي، فتقديم الاسم في نحو: أأنت فعلت؟ تختلف دلالته عن تقديم الفعل في: أفعلت؟ فالاستفهام في الأول متوجه إلىٰ الاسم (الفاعل)، وفي الثاني متوجه إلىٰ (الفعل)، وهذا مطرد في غالب الصور التي يرد عليها الاستفهام(١).

وقد ذكر رحمه الله عددًا من الشواهد القرآنية لمجيء الهمزة للاستفهام غير الحقيقي، وهي:

- الأول: قوله تعالىٰ: ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء : من الآية ٦٢] ؛ فقد خرجت الهمزة في الآية عن الاستفهام الحقيقي(٢)؛ لتفيد

فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٢]. الْخَامِس: التهكم نَحْو ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ ﴾ [هود: ٨٧]. السَّادِس: الْأَمر نَحْو ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] ، أَي: أَسْلمُوا. السَّابِع: التَّعَجُّب نَحْو ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾[الفرقان: ٤٥]. الثَّامِن الاستبطاء نَحْو ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [الحديد: ١٦]. يراجع: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، (القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٥)، (ص: ٣٥-٤١)؛ ومفاتيح التفسير، أ.د/ أحمد سعد الخطيب، (الرياض: دار التدمرية، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م)، (ص: ١٦-١٨).

(١) يراجع: دلائل الإعجاز (ص: ١١١، ١١٦، ١١٩).

(٢) يدل علىٰ أن الاستفهام ليس علىٰ حقيقته سباق الآية، وهو أن سيدنا إبراهيم عليه السلام قد أقسم في قوله: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ثم إنهم لما رأوا كسر الأصنام ﴿ قَالُواْ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، فالظاهر أنهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الأصنام. يراجع: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي، (بيروت: دار الكتب العلمية، الأولىٰ، ١٤١٥هـ)، (٩/ ٦٢)؛ وحاشية تحقيق كتاب الإيضاح في علوم البلاغة، د/ محمد عبد المنعم خفاجي : بيروت: دار الجيل، د.ت، ٣/ ٧١.

معنىٰ: التقرير، ومعناه: حمل الْمُخَاطب علىٰ الْإِقْرَار وَالِاعْتِرَاف بِأَمْر قد اسْتَقر عِنْده ثُبُوته أَو نَفْيه، أو هو: إثبات المستفهم عنه بالهمزة[١].

والشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه المبتدأ (أنت) بعد همزة الاستفهام، وتأخير الجملة الخبرية (فعلت)؛ حيث يفيد تقديم المبتدأ (أنت) وهو الفاعل المعنوي أنه المقصود بالتقرير؛ كما يفيد تأخير الفعل أن كسر الأصنام قد تقرر وقوعه، وأنه ليس هو المقصود بالتقرير، بل الاستفهام متوجه إلىٰ الفاعل (أنت).

وقد أشار الشيخ عبد القاهر إلىٰ دلالة التقديم في الآية بقوله: " واعلم أن هذا الذي ذكرت لك في "الهمزة وهي للاستفهام" قائم فيها إذا هي كانت للتقرير، فإذا قلت: "أأنت فعلت ذاك؟ "؛ كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل[٢]".

وتتضح دلالة تقديم المسند إليه (أنت) باستعراض مقابله من الصور؛ وهو تقديم المسند (الفعل)، فلو قال السائل: "أفعلت؟"، كان الفرق بين دلالة الأسلوبين كبيراً، فتقديم الفعل (أفعلت؟) تقرير بالفعل (التكسير) دون أن يفيد تردد الفعل بين إبراهيم عليه السلام وبين غيره من الفاعلين المحتملين، وأما قوله: (أأنت فعلت؟) فيفيد تردد الفعل بينه وبين غيره، كما يفيد ضمناً ثبوت الفعل (التكسير) من غير تردد فيه، ولو كان الاستفهام عن الفعل لكان الجواب محصوراً في قول: فعلت، أو لم أفعل؛ بالإقرار أو النفي[٣].

وقد وردت الآية في سياق يقتضي تقرير الفاعل؛ حيث كان من أحداث قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام في سورة الأنبياء قيام سيدنا إبراهيم بتكسير الأصنام

---

(١) يراجع: مغني اللبيب (ص: ٤٠)؛ ومعاني النحو، أ.د/ فاضل السامرائي، (الأردن: دار الفكر، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م)، (٤/ ٢٣٤).

(٢) دلائل الإعجاز (ص: ١١٣).

(٣) يراجع: المرجع السابق (ص: ١١٣، ١١٤).

دون أن يراه أحد؛ فرأىٰ قومه الإتيان به علىٰ أعين الناس ليقر بفعلته، وليشهد الناس عقوبتهم له، فلما أتوا به سألوه: أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم؟ فأجابهم: بل فعله كبيرهم هذا؟ فاسألوا الآلهة من فعل بها ذلك وكسرها إن كانت تنطق أو تعبر عن نفسها، ولم يقصد إبراهيم عليه السلام أن ينسب الفعل الصادر عنه إلىٰ الصنم، وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها؛ في أسلوب تعريضىٰ يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيتهم(١).

وليس خفيًا ما أحدثه تقديم الاسم بعد همزة التقرير من أثر في التفسير والمعاني؛ ويؤكد هذا ما تضمنه أسلوب الآية من ملامح الإعجاز، وأهمها:

- الدقة في التعبير: حيث أفاد تقديم الاسم (أنت) بعد الاستفهام أن المراد بالاستفهام هو الفاعل، فقد أراد القوم من سيدنا إبراهيم عليه السلام الإقرار بأنه من كان منه تكسير الأصنام (الفاعل)، وليس أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان (الفعل)، ويدل علىٰ هذا جوابه عليه السلام : ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء : من الآية ٦٣]، حيث يفهم منه أن التردد والشك متوجهان إلىٰ الفاعل، ولو كان التقرير مقصوداً به الفعل لكان الجواب: (فعلت، أو: لم أفعل)، وكان الشك في الفعل نفسه، لكن هذا لم يكن (٢).

- الإيجاز: وذلك من وجهين: الأول: ما أفاده تأخير الفعل من معنىٰ ثبوته، بخلاف ما لو قيل: أفعلت؟ كان الاستفهام عن الفعل أيضـًا.

---

(١) يراجع في هذا: جامع البيان في تأويل القرآن، (١٨/ ٤٦١)؛ والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (٣/ ١٢٤)؛ وأنوار التنزيل وأسرار التأويل :البيضاوي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ)، (٤/ ٥٥)؛ ومدارك التنزيل وحقائق التأويل :النسفي، (بيروت: دار الكلم الطيب، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، (٢/ ٤١٠).

(٢) يراجع: مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م)، (ص: ٣١٥).

قال الطيبي: " دل تقديم الفاعل المعنوي في قوله: (أَأَنْتَ فَعَلْتَ) علىٰ أن الكلام ليس في الفعل؛ لأنه معلومٌ، بل في الفاعل، ودل قولهم: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، وقولهم: ﴿فَأْتُوا بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٦١] علىٰ أنهم لم يشكوا أن الفاعل هو، فإذن لا يكون قصدهم في قولهم: (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا) إلا بأن يُقر بأنه هو، فلما رد بقوله: (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ) تعريضًا، دار الأمر بين الفاعلين(١)".

- الثاني: ما أفاده استخدام أسلوب الاستفهام غير الحقيقي من الوصول بالمخالف إلىٰ الإقرار المؤكد بالمستفهم عنه بأوجز عبارة، مع تضمن معان أخرىٰ كاللوم والاستنكار ونحوها، بخلاف ما لو كان الاستفهام حقيقيًا، فإن فيه إطنابًا.

يقول الشيخ أبو زهرة: " سألوا إبراهيم عن نسبة الفعل إليه، ولم يسألوه عن الفعل ومبرراته، بل سألوه عن شخصه الفاعل؛ لأن الفعل رأوه، فلا حاجة إلىٰ السؤال عن وقوعه، لأنهم عاينوه ورأوه، ولا عن مبرراته؛ لأنهم لا يعلمون مبررا يسوغ تحطيمها، وهي المقدسة المعبودة في زعمهم، إنما كان السؤال عن الفاعل، ولذا تقدم ضمير الخطاب، لأن الاستفهام منصب عليه انصبابا، ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء : من الآية ٦٢]، والسؤال يتضمن استفهاما وملاما واستنكارا للفعل؛ ولذا قرن باسم خليل الله تعالىٰ، ففيه لوم شديد، وفي ذكر الاسم نوع من تهويل فعله، ولكن إبراهيم كان ثبتا صابرا مطمئنا قارّ النفس(٢)".

---

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، (دبي: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م)، (١٠/ ٣٧١).

(٢) زهرة التفاسير، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت)، (٩/ ٤٨٨٦، ٤٨٨٧)؛ ويراجع: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، (١/ ٤٤٣، ٤٤٤).

- الثاني: قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾[سورة الإسراء: ٤٠].

الشاهد في الآية تقديم المسند (الفعل: أصفاكم) بعد الهمزة؛ التي خرجت عن معنىٰ الاستفهام الحقيقي إلىٰ: الإنكار التكذيبي(١)، والمعنىٰ: ما فَعَلَ ذلك ولم يتّخذ من الملائكة إناثًا لنفسه؛ فالمقصود إبطال فعل الاصطفاء وما يستلزمه من اتخاذ الله الملائكة إناثًا.

قال الفخر الرازي: " قال النحويون: هذه الهمزة همزة تدل علىٰ الإنكار علىٰ صيغة السؤال عن مذهب ظاهر الفساد، لا جواب لصاحبه إلا بما فيه أعظم الفضيحة(٢)".

والخطاب في الآية لمن اعتقد أن الملائكة بنات الله، والمعنىٰ: أفخصكم ربكم علىٰ وجه الخلوص والصفاء بأفضل الأولاد؛ وهم البنون، واتخذ أدونهم وهي البنات، وهذا خلاف الحكمة وما عليه معقولكم؛ فالعبيد لا يؤثرون بأجود الأشياء وأصفاها، ويكون أردؤها وأدونها

---

(١) تأتي الهمزة للإنكار علىٰ ضربين: - الأول: الإنكار التكذيبي أو الإبطالي، ويكون علىٰ من ادعىٰ وقوع الشيء، والحق أنه غير واقع، ومعناه: لم يكن (في الماضي)، ولا يكون (في المضارع)، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾[الإسراء: ٤٠]، ونحو قوله: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾ [هود: ٢٨].- الثاني: الإنكار التوبيخي، ويقتضي أن المخاطب فعل فعلاً يستلزم توبيخه عليه وتقريعه، ومعناه: لِمَ كان؟ في الماضي، ولماذا يكون؟ في المضارع، نحو قولهم: أعصيت ربك؟ أو: أتعصي ربك؟ والفرق الجوهري بين النوعين: أن الأمر المنكر في الإنكار التوبيخي واقع، بخلاف الإبطالي فإنه غير واقع. يراجع: مفتاح العلوم (ص: ٣١٦)؛ والإيضاح في علوم البلاغة (٣/ ٧٢)؛ ومعاني النحو (٤/ ٢٣٤).

(٢) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،١٤٢٠هـ)، (٢٠/ ٣٤٥).

للسادات!! وفساد ذلك ظاهر بأدنىٰ نظر؛ فإذا تبين فساده علىٰ هذا الوضع فقد تبين انتفاء وقوعه أصلاً؛ إذ هو غير لائق بجلال الله تعالىٰ، ولا يقبله نظر(١).

ولا يخفىٰ ما في تقديم الفعل بعد الهمزة من دقة في التعبير؛ حيث أفاد توجه الإنكار إلىٰ الفعل نفسه (الإصفاء بالبنين واتخاذ الملائكة إناثًا) وليس إلىٰ الفاعل؛ لأن الله تعالىٰ يصطفي برحمته وفضله من يشاء؛ فدل التقديم أن المنكَر علىٰ المشركين هو وقوع إصفاء من الله تعالىٰ لهم بالبنين، وهذا أبلغ في الرد عليهم وتكذيب قولهم (٢).

ولتقديم الفعل في نظم الآية أيضًا أثر في التفسير والمعنىٰ؛ فقد عبرت الآية عن معانٍ متعددة بأوجز عبارة وأدق لفظ؛ حيث تضمن تقديم الفعل إفادة بطلان ادعائهم، وعظم جهلهم، وبعدهم عن الحكمة، وشدة كفرهم أيضًا؛ بأسلوب أبلغ من غيره وأوجز؛ كما يفيد تقديم الفعل المنكر بعد الاستفهام الواقع في أسلوب الالتفات تناهي غضب السائل من هذا الفعل ؛ لذا خصه بالإنكار(٣).

ويزداد وضوح أثر تقديم الفعل بافتراض صور أخرىٰ للتعبير عن المعنىٰ؛ نحو أن يقال: آلله أصفاكم؛ فحينئذٍ يكون الاستفهام عن الفاعل، ويكون الشك والتردد فيه، ولا يتعلق الاستفهام إذاً بالفعل، وهو المقصود بالإنكار، بخلاف أسلوب الآية، فإنه أبلغ في نفي الفعل الذي ادعوه، دون تأثير علىٰ غيره من المعاني، وهذه هي دقة التعبير القرآني الدالة علىٰ إعجازه.

---

(١) يراجع في هذا: الكشاف (٢/ ٦٦٨، ٦٦٩)؛ ومدارك التنزيل (٢/ ٢٥٨)؛ والبحر المحيط في التفسير، (٧/ ٥٢)؛ وتفسير التحرير والتنوير، (١٥/ ١٠٨)؛ والبلاغة العربية، للميداني، (١/ ٢٧٣).

(٢) يراجع: دلائل الإعجاز (ص: ١١٤).

(٣) يراجع: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر البقاعي، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت)، (١١/ ٤١٩، ٤٢٠)؛ وزهرة التفاسير (٨/ ٤٣٨٧).

قال ابن عطية: " وقوله: چ ٹ چ الآية، خطاب للعرب التي كانت تقول الملائكة بنات الله، فقررهم الله علىٰ هذه الحجة؛ أي أنتم أيها البشر لكم الأعلىٰ من النسل ولله الإناث؟ فلما ظهر هذا التباعد الذي في قولهم عظّم الله عليهم فساد ما يقولونه وشنعته، ومعناه عظيما في المنكر والوخامة(١)".

ولا يخفىٰ ما في النظم الشريف من تضافر بين أنماطه علىٰ تأكيد كذبهم فيما ادعوه وإبطال قولهم؛ بدليل قوله تعالىٰ عقبها: ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾.

- الثالث: قوله تعالىٰ: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾﴾[سورة الصافات].

والشاهد في الآية تقديم المسند (الفعل: اصطفىٰ) بعد الهمزة؛ التي خرجت عن معنىٰ الاستفهام الحقيقي إلىٰ: الإنكار التكذيبي، والغرض إبطال دعواهم وتقرير كذبهم فيما قالوا وادعو؛ ببيان استلزامه لأمر بيِّن الاستحالة؛ وهو اصطفاؤه تعالىٰ البنات علىٰ البنين، بالإضافة إلىٰ ما فيه من توبيخ وتقريع، والمعنىٰ: لم يكن من الله تعالىٰ اصطفاء للبنات علىٰ البنين، والخطاب لمن اعتقد أن الملائكة بنات الله كالآية السابقة(٢).

يقول عبد القاهر: "واعلم أن "الهمزة" فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان، وإنكار له لم كان، وتوبيخ لفاعله عليه.ولها مذهب آخر، وهو أن يكون الإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله. ومثاله قوله تعالىٰ ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء:

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، (٣/ ٤٥٨).

(٢) يراجع في هذا: مفاتيح الغيب (٢٦/ ٣٦٠)؛ وإرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، (٧/ ٢٠٧)؛ وروح المعاني (١٢/ ١٤٤).

٤٠]، وقوله: عز وجل: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ ﴾ [سورة الصافات]؛ فهذا رد علىٰ المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي إلىٰ هذا الجهل العظيم، وإذا قدم الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل[1]".

ولما وردت الآية في سياق الرد علىٰ أباطيل المشركين وأوهامهم المنسوبة إلىٰ الله تعالىٰ؛ جاءت في أسلوب الارتقاء في التجهيل، أي: لو سلمنا أن الله اتخذ ولدا فلماذا اصطفىٰ البنات دون الذكور؟ أي: اختار لذاته البنات دون البنين، والبنون أفضل عندكم؟ فهذا يتنافي مع الحكمة التي تقضي باختصاص السادة بأطيب الأشياء وأعلاها، فكان نفيًا غير مباشر عن طريق الاستفهام، وتقديم الفعل ليتوجه إليه الإنكار، فيكون كلامهم كأن لم يكن[2].

والمتأمل سياق الآيات يجد تناسبًا تامًا بين النظم والمقام، حيث المراد من الخطاب إبطال أوهام المشركين فيما ادعوه من اصطفاء الله تعالىٰ البنات واختصاصهم بالبنين، ولهذا الإبطال سبيلان: مباشر عن طريق النفي، وغير مباشر عن طريق الأساليب الأخرىٰ المؤدية إلىٰ ذات المعنىٰ، وإيثار القرآن الكريم النفي بسبيل غير مباشر عن طريق الاستفهام فيه براعة ومناسبة للمقام، كما أن في تقديم الفعل علىٰ المفعول أيضًا قطعًا لدابر ادعائهم بطريق محدد لا لبس فيه ولا تردد، فلو قال قائل في غير القرآن: أألبنات اصطفىٰ الله علىٰ البنين؟ لأفاد هذا الأسلوب أن هناك اصطفاءً بالفعل، وأدىٰ إلىٰ وقوع التردد وحدوث اللبس، في حين أن تعبير الآية أدي إلىٰ تكذيب وجود هذا الادعاء تمامًا؛ دون أن يؤثر ذلك الإنكار علىٰ ما يجاوره من المعاني المثبتة، وهذه هي الدقة في التعبير والمناسبة لمقتضىٰ الحال، هذا بالإضافة إلىٰ المعاني المتضمنة في النظم من التهكم والاستهزاء ونحوها.

---

(١) دلائل الإعجاز (ص: ١١٤).

(٢) يراجع: تفسير التحرير والتنوير (٢٣/ ١٨٢).

يقول الزمخشري: " وهذه الآيات صادرة عن سخط عظيم، وإنكار فظيع، واستبعاد لأقاويلهم شديد، وما الأساليب التي وردت عليها إلا ناطقة بتسفيه أحلام قريش، وتجهيل نفوسها، واستركاك عقولها، مع استهزاء وتهكم وتعجيب من أن يخطر مخطر مثل ذلك علىٰ بال ويحدث به نفسا؛ فضلا أن يجعله معتقدا ويتظاهر به مذهبا[1]".

- الرابع: قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾[يونس : ٥٩].

تعد هذه الآية وما بعدها لونًا مختلفًا من ألوان الاستفهام المراد به الإنكار، حيث تخرج عن اطراد القاعدة؛ التي أشرت إليها في بداية المبحث، وهي أن ما يلي الهمزة هو المقصود بالاستفهام في حال الحقيقة وغيرها. والشاهد في الآية تقديم المسند إليه (الفاعل: الله) وقد دخلت الهمزة علىٰ الفاعل رغم أن المراد بالنفي والإنكار هو الفعل من أصله (الإذن)، وفي هذا مخالفة للظاهر؛ ليتحقق نفي الفعل بطريق اللزوم وهو أوكد وأقوىٰ في النفي.

يقول الشيخ عبد القاهر: " وقد يكون أن يراد إنكار الفعل من أصله، ثم يخرج اللفظ مخرجه إذا كان الإنكار في الفاعل. مثال ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس: ٥٩]؛ "الإذن" راجع إلىٰ قوله: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا ﴾ [يونس: ٥٩]، ومعلوم أن المعنىٰ علىٰ إنكار أن يكون قد كان من الله تعالىٰ إذن فيما قالوه؛ من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله، فأضافوه إلىٰ الله، إلا أن اللفظ أخرج

(١) الكشاف (٤/ ٦٤).

مخرجه إذا كان الأمر كذلك، لأن يُجعلوا في صورة من غلط؛ فأضاف إلىٰ الله تعالىٰ إذنا كان من غير الله، فإذا حُقق عليها ارتدع[١] "".

وقد سلك القرآن الكريم في هذه الآية طريق مجاراة الخصم؛ حيث خيّل لهم وافترض معهم أن هناك إذنًا موجوداً؛ فجعل الشك فيمن أذن أهو الله أم غيره؟ وفي هذا استدراج لهم؛ حيث جعلهم في صورة من عنده إذن، وخاطبهم في مقام تحديد الآذِن، لكن الحقيقة أنهم حين يرجعون إلىٰ أنفسهم لن يجدوا إذنًا ولا آذنًا؛ وهذا أبلغ في نفي وجود الإذن، وأقوىٰ في تحقيق الردع لهم، والتوبيخ علىٰ ما ادعوه[٢].

"وفي هذا الأسلوب مزيتان، الأولىٰ: أن تفترض أن الشيء قد وقع، ثم تأخذ في استقصاء المظاهر الضرورية لوقوعه، فتنفيها واحدًا واحدًا، وينتهي هذا إلىٰ نفي الفعل بالضرورة؛ وفي هذا إيناس وإقناع، والثانية: أن مسلك المعنىٰ فيه مسلك الاقتضاء واللزوم؛ وهو أبعث لحركة النفس وأكثر إنهاضًا للفكر وتنشيطًا له؛ لأنه يفيد نفي الفعل بطريق الكناية [٣]، وإذا كانت وثبات الخيال من مظاهر أسلوب المجاز، فإن حركة العقل ونشاطه علىٰ مدارج اللزوم من مظاهر أسلوب الكناية[٤]".

---

(١) دلائل الإعجاز (ص: ١١٥).

(٢) مستفاد من درس مرئي في شرح لكتاب دلائل الإعجاز من فضيلة أ.د/ إبراهيم صلاح الهدهد؛ ويراجع: التحرير والتنوير (١١/ ٢٠٨)؛ وزهرة التفاسير (٧/ ٣٥٩٨).

(٣) عرفت الكناية بأنها: "لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ". يراجع: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (٣/ ٥٣٨).

(٤) دلالات التراكيب – دراسة بلاغية، أ.د/ محمد محمد أبو موسىٰ، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م)، (ص: ٢٣٩، ٢٤٠).

قال الزمخشري: " والمعنىٰ: أخبرونىٰ الله أأذن لكم في التحليل والتحريم؟ فأنتم تفعلون ذلك بإذنه، أم تتكذبون علىٰ الله في نسبة ذلك إليه؟، ويجوز أن تكون الهمزة للإنكار، وأم منقطعة بمعنىٰ: بل أتفترون علىٰ الله؛ تقريرًا للافتراء [1]".

- الخامس: قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الأنعام : ١٤٣].

هذه الآية كسابقتها في كون الاستفهام يراد به إنكار الفعل المدعىٰ (التحريم) من أصله؛ رغم دخول الاستفهام علىٰ المفعول، والشاهد فيها تقديم (المفعول: الذكرين) بعد أداة الاستفهام الإنكاري، والمراد بالنفي والإنكار هو الفعل (التحريم)؛ فقد أخرج اللفظ مخرجه؛ إذ كان قد ثبت تحريم في أحد الأشياء ثم أريد معرفة عين المحرَّم، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله [2].

قال الشيخ عبد القاهر: " أخرج اللفظ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء، ثم أريد معرفة عين المحرم، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله، ونفي أن يكون قد حرم شيء مما ذكروا أنه محرم؛ وذلك أن الكلام وضع علىٰ أن يجعل التحريم كأنه قد كان، ثم يقال لهم: "أخبرونا عن هذا التحريم الذي زعمتم، فيم هو؟ أفي هذا أم ذاك أم في الثالث؟ " ليتبين بطلان قولهم، ويظهر مكان الفرية منهم علىٰ الله تعالىٰ [3]".

---

(١) الكشاف (٢/ ٣٥٤).

(٢) يراجع في هذا: الإيضاح في علوم البلاغة (٣/ ٧٥)؛ وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، (٢/ ٢٦٤).

(٣) دلائل الإعجاز (ص:١١٥).

فظاهر الكلام أن التحريم واقع، وأن المحرِّم معلوم، وأن التردد والشك فيما وقع عليه التحريم: (الذكرين أو الأنثيين)، وهذا استدراج للمشركين كالآية السابقة؛ فالحقيقة أنه ليس هناك تحريم (الفعل) ولا محرِّم (الفاعل) ولا شيء من المذكورات وقع عليه التحريم، وبهذا يصل القرآن الكريم بالمخالف إلىٰ بطلان ما ادعاه من التحريم أصلاً وفرعًا، بما لا يدع مجالاً للرد أو النقض، كما يظهر أن كلامهم ما هو إلا فرية علىٰ رب العالمين تبارك وتعالىٰ.

قال الزمخشري: " الهمزة في آلذكرين للإنكار والمراد بالذكرين: الذكر من الضأن والذكر من المعز، وبالأنثيين: الأنثىٰ من الضأن والأنثىٰ من المعز، علىٰ طريق الجنسية. والمعنىٰ: إنكار أن يحرم الله تعالىٰ من جنس الغنم ضأنها ومعزها شيئا من نوعي ذكورها وإناثها، ولا مما تحمل إناث الجنسين، وكذلك الذكران من جنسىٰ الإبل والبقر، والأنثيان منهما وما تحمل إناثهما؛ وذلك أنهم كانوا يحرمون ذكورة الأنعام تارة، وإناثها تارة، وأولادهما كيفما كانت ذكورا وإناثا، أو مختلطة تارة، وكانوا يقولون: قد حرمها الله؛ فأنكر ذلك عليهم[(١)]".

وفي نظم الآية أيضًا تهكم وتوبيخ لهم علىٰ هذا الادعاء الباطل؛ إضافة إلىٰ ما فيه من تقرير بطلان ادعائهم من أصله؛ يشير إلىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾.

قال ابن عطية: " وقوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ هذا تقسيم [(٢)]علىٰ الكفار حتىٰ يتبين كذبهم علىٰ الله، أي لا بد أن يكون حرم الذكرين،

---

(١) الكشاف (٢/ ٧٤).

(٢) تعد هذه الآية مثالاً لدليل السبر والتقسيم، وهو من أدلة الجدل والمناظرة والقياس، ويراد به عند المناطقة: إيراد أوصاف الأصل وإبطال بعضها؛ ليتعين الباقي للعلية، وصورته في الآية: أن الآية حصرت الأوصاف التي يحتمل أن يقع

فيلزمكم تحريم جميع الذكور، أو الأنثيين، فيلزمكم تحريم جميع الإناث، أم ما اشتملت عليه أرحام الأنثيين، فيلزمكم تحريم الجميع، وأنتم لم تلتزموا شيئا مما يوجبه هذا التقسيم، وفي هذه السؤالات تقرير وتوبيخ[1]".

وفي نظم الآية من الإيجاز المفضي إلىٰ الإعجاز ما فيه، حيث يستلزم الاستفهام الإنكاري المتعلق بالتحريم استفهامات أخرىٰ، بينها الفخر الرازي :، وهي:

- أولاً: أنهم لا يقرون بنبوة نبي ولا يعرفون شريعة شارع، فكيف يحكمون بأن هذا يحل وأن ذلك يحرم؟ !!

- ثانيًا: أن حكمهم بالبحيرة والسائبة والوصيلة والحام[2]مخصوص بالإبل، فبين الله تعالىٰ لهم في الآية أن النعم عبارة عن هذه الأنواع الأربعة،

فيها التحريم، وباختبار هذه الأوصاف تبين أن جميعها مستبعد غير صحيح، وبقي الوصف الأول وهو أن التحريم من الله ولم يكن، فلا تحريم. يراجع للاستزادة: تحرير القواعد المنطقية، قطب الدين الرازي، (القاهرة: مصطفىٰ البابي الحلبي، ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م)، (ص: ١٦٦)؛ وضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن الميداني، (دمشق: دار القلم، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م، ٢١٥، ٢١٦).

(١) المحرر الوجيز (٢/ ٣٥٥).

(٢) البحيرة هي الناقة التي تنتج عشرة أبطن، وقيل: خمسة وكان الخامس ذكرًا، كانوا يشقون أذنها بنصفين طولا علامة علىٰ تخليتها، أي أنها لا تركب ولا تنحر ولا تمنع عن ماء ولا عن مرعىٰ ولا يجزرونها ويكون لبنها لطواغيتهم، أي أصنامهم، ولا يشرب لبنها إلا ضيف، والظاهر أنه يشربه إذا كانت ضيافة لزيارة الصنم أو إضافة سادنه، فكل حي من أحياء العرب تكون بحائرهم لصنمهم. والسائبة: هي البعير أو الناقة يجعل نذرًا عن شفاء من مرض أو قدوم من سفر، وهي كالبحيرة في تحريم الانتفاع بها. والوصيلة: من الغنم هي الشاة تلد أنثىٰ بعد أنثىٰ، فتسمىٰ الأم وصيلة لأنها وصلت أنثىٰ بأنثىٰ، وقيل: الوصيلة أن تلد الشاة خمسة أبطن أو سبعة (علىٰ اختلاف مصطلح القبائل)، فالأخير إذا كان ذكرا ذبحوه لبيوت الطواغيت، وإن كانت أنثىٰ استحيوها، أي للطواغيت، وإن أتأمت استحيوهما جميعا، وقالوا:

فلمَ لم تحكموا بهذه الأحكام في الأقسام الثلاثة؟ وهي: الضأن والمعز والبقر، وكيف خصصتم الإبل بهذا الحكم علىٰ التعيين؟ !! (١).

- السادس: قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾ [هود: ٢٨].

تمثل هذه الآية صورة جديدة من صور ورود الاستفهام المقصود به الإنكار التكذيبي (الإبطالي)، وهي صورة دخول الهمزة علىٰ الفعل المضارع، ومعناها: لن يكون، والشاهد في الآية تقديم (الفعل: نلزمكموها)؛ والمقصود تقوية إنكار حصول الإلزام حالاً واستقبالاً، وإبطاله وتكذيب من توهم وقوعه، أي لا يكون هذا الإلزام ولن يكون(٢).

وتقديم الفعل أبلغ في الدلالة علىٰ إنكار وقوع الإلزام من أصله، وهذه الآية شاهد علىٰ قمة احترام الإسلام لاختيار الإنسان، فرغم كون طريق الله تعالىٰ هو الحق أبداً، إلا أن هذه الآية تسمو بالإنسان أن يُلزَم بحقيقة هو لها كاره، وهذا ما أكده القرآن الكريم في غير موضع، كقوله تعالىٰ: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والمعنىٰ: أنأخذكم جبرًا بالدخول في الإسلام، وقد

وصلت الأنثىٰ أخاها فمنعته من الذبح. والحام: هو فحل الإبل إذا نتجت من صلبه عشرة أبطن فيمنع من أن يركب أو يحمل عليه ولا يمنع من مرعىٰ ولا ماء. ويقولون: إنه حمىٰ ظهره، أي صار سببًا في حمايته. يراجع في التفصيل والخلاف: الكشاف١/ ٦٨٤،٦٨٥؛ والمحررالوجيز٢/ ٢٤٧؛ والتحرير والتنوير٧/ ٧٢، ٧٣.

(١) مفاتيح الغيب (١٣/ ١٦٧).

(٢) يراجع في هذا: دلائل الإعجاز (ص: ١١٧)؛ ومفتاح العلوم (ص: ٣١٦)؛ ومعترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)، (١/ ٣٢٨).

عماه الله عليكم؛ وأنتم لإلزاماكُموها كارهون؛ لا نفعل ذلك، ولكن نكل أمركم إلىٰ الله؛ حتىٰ يكون هو الذي يقضي في أمركم ما يرىٰ ويشاء[1].

كما أفاد تقديم الفعل التأكيد علىٰ أن الإلزام أمر غير مقبول بحالٍ؛ فليس المعنىٰ: أنا لسنا بمثابة من يجيء منه هذا الإلزام، وأن غيرنا من يفعله، بل المراد أن الإلزام والإكراه كله باطل لا يقبل أن يكون، وهذا التعبير أبلغ من غيره؛ فقد يتوهم السامع أن الإلزام قد يقع من غير الله؛ فجاء تقديم الفعل بعد الهمزة قاطعًا في نفي وقوع الإلزام أو تصوره أصلاً[2].

ولهذا الأسلوب من التكذيب والإبطال غير المباشر رونقه وبراعته وأثره في التفسير والمعنىٰ، يعبر عن ذلك الشيخ عبد القاهر : بقوله: " واعلم أنا وإن كنا نفسر "الاستفهام" في مثل هذا بالإنكار فإن الذي هو محض المعنىٰ: أنه ليتنبه السامع حتىٰ يرجع إلىٰ نفسه فيخجل ويرتدع ويعيي بالجواب، إما لأنه قد ادعىٰ القدرة علىٰ فعل لا يقدر عليه، فإذا ثبت علىٰ دعواه قيل له: فافعل، فيفضحه ذلك، وإما لأنه همّ بأن يفعل ما لا يستصوب فعله، فإذا روجع فيه تنبه وعرف الخطأ، وإما لأنه جوز وجود أمر لا يوجد مثله، فإذا ثبت علىٰ تجويزه قبح علىٰ نفسه، وقيل له: فأرناه في موضع وفي حال، وأقم شاهدا علىٰ أنه كان في وقت[3]"، وهذا بلا شك أبلغ في الإبطال والتكذيب لما توهموه، ومن ثمّ التوجيه إلىٰ التفكير في اللائق بالعقلاء من صواب الظن.

- السابع: قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَمَن كَانَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الزخرف: ٤٠].

---

(١) يراجع: تفسير الطبري (١٥/ ٢٩٩).

(٢) يراجع في هذا: دلائل الإعجاز (ص: ١١٩).

(٣) المرجع السابق (ص:١١٩، ١٢٠).

تمثل هذه الآية صورة أخرىٰ من صور دخول همزة الاستفهام الإنكاري علىٰ الاسم (المسند إليه)؛ والخبر جملة فعلية فعلها مضارع، والغرض من التقديم (أنت) تقوية إنكار المحال، وهو كونه ﷺ يسمع الصم، أو يهدي العمي ومن كان في ضلال مبين.

يقول الشيخ عبد القاهر: " فإنه لا يقرر بالمحال، وبما لا يقول أحد إنه يكون، إلا علىٰ سبيل التمثيل، وعلىٰ أن يقال له: "إنك في دعواك ما ادعيت بمنزلة من يدعي هذا المحال، وإنك في طمعك في الذي طمعت فيه بمنزلة من يطمع في الممتنع[(١)]".

ولا يراد بالصم والعمي والضلال هنا حقيقتها، وإنما الكلام علىٰ سبيل التشبيه والتمثيل، فقد نزل الكفار منزلة الأصم والأعمي ومن هو في ضلال مبين؛ إذ كانوا لا يعقلون براهين الإسلام، كما أن إسماع الصم وهداية العمي هنا ليسا علىٰ حقيقتهما، فهما مما لا يدعيه أحد، وإنما هو تنزيل لمن يظن بهم أنهم يسمعون، أو أنه يستطيع إسماعهم، منزلة من يرىٰ أنه يسمع الصم ويهدي العمي، فلما كان المحدث عنه محالاً، دل علىٰ إبطال تصور وقوعه[(٢)].

ومن دلالات تقديم الاسم بعد همزة الاستفهام الإنكاري أيضًا تخصيص المخاطب بإنكار وقوع ذلك منه؛ أي: أأنت خصوصًا قد أوتيت أن تسمع الصم؟ والجواب: لا يمكن أن يقع ذلك لاستحالته؛ ولتمكن هؤلاء في الضلال المفرط والعمىٰ المهلك؛ وليس لقصور متوهم منك ﷺ، وفي هذا الأسلوب رمز وإشارة إلىٰ أنه لا يقدر علىٰ إسماع أمثال هؤلاء وهدايتهم إلا الله تعالىٰ وحده[(٣)].

---

(١) يراجع: دلائل الإعجاز (ص: ١٢٠).

(٢) يراجع في هذا: دلائل الإعجاز (ص: ١٢٠)؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي، (بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٦ هـ)، (٢/ ٢٥٩).

(٣) يراجع في هذا: دلائل الإعجاز (ص: ١٢٠، ١٢١)؛ وروح المعاني (١٣/ ٨٤).

ونظم الآية مناسب لحال سيدنا محمد ﷺ من الحرص علىٰ هداية قومه والناس جميعًا؛ فكان الاستفهام تنبيهًا وإرشاداً إلىٰ ضرورة الإذعان لقضاء الله فيهم؛ بناءً علىٰ ما علمه سبحانه منهم من الإصرار علىٰ الكفر والتمادي في الغي.

يقول الطاهر ابن عاشور: " والاستفهام لإنكار أن يكون حرص الرسول ﷺ علىٰ هداهم ناجعًا فيهم إذا كان الله قدر ضلالهم فأوجد أسبابه، قال تعالىٰ: ﴿ إِن تَحۡرِصۡ عَلَىٰ هُدَىٰهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ ﴾ [النحل: ٣٧] ، ولما كان حال الرسول ﷺ في معاودة دعوتهم كحال من يظن أنه قادر علىٰ إيصال التذكير إلىٰ قلوبهم، نزل منزلة من يظن ذلك، فخوطب باستفهام الإنكار، وسلط الاستفهام علىٰ كلام فيه طريق قصر؛ بتقديم المسند إليه علىٰ الخبر الفعلي مع إيلاء الضمير حرف الإنكار، وهو قصر مؤكد وقصر قلب، أي: أنت لا تسمعهم ولا تهديهم، بل الله يسمعهم ويهديهم إن شاء، وهو نظير ﴿ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ [يونس :٩٩]، ومن بديع معانىٰ الآية أن الله وصف حال إعراضهم عن الذكر بالعشا، وهو النظر الذي لا يتبين شبح الشيء المنظور إليه ثم وصفهم هنا بالصم العمي إشارة أن التمحل للضلال ومحاولة تأييده ينقلب بصاحبه إلىٰ أشد الضلال، لا أن التخلق يأتي دونه الخلق والأحوال تنقلب ملكات[1]".

وقد أشار بعض البلاغيين إلىٰ إفادة الإنكار استبعاد الفعل؛ وذلك لاستضعاف الفاعل، أي هذا الأمر بعيدٌ لعدم قدرتك عليه، وفي هذا إثبات لاختصاص الله تعالىٰ بالأمر وحده كما مر[2].

(١) تفسير التحرير والتنوير (٢٥/ ٢١٦).

(٢) يراجع في هذا: الإكسير في علم التفسير (ص: ١٩٨).

- الثامن: قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾[الأنعام: ١٤].

تمثل هذه الآية صورة أخرىٰ من صور تقديم (المفعول) علىٰ فعله المضارع، والغرض من ذلك هو تقوية إنكار وإبطال اتخاذ غير الله وليـًا؛ من خلال تصويره في صورة غير المقبول عقلاً ولا واقعـًا.

وقد ورد النظم في سياق الحديث عن المشركين الذين يعدلون بربهم غيره في النصر والاستعانة، المنكرين علىٰ رسول الله ﷺ إخلاص التوحيد لربه، الداعين إلىٰ عبادة الأوثان والآلهة المزعومة من دون الله؛ فجاء الخطاب للنبي ﷺ أن يسألهم بصيغة الاستفهام الإنكاري علىٰ جهة التوبيخ والتوقيف، والمعنىٰ: أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليـًا؟ وأيرضىٰ عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ وأيكون جهل أجهل وعمىٰ أعمىٰ من ذلك؟ (١).

ويمكن إجمال دلالة تقديم المفعول (غير) في الآتي:

- أن تقديم المفعول أدق في الدلالة علىٰ تقوية إنكار اتخاذ غير الله وليـًا (المتخَذ)، بخلاف ما لو قيل: أأتخذ غير الله وليـًا؟ فإن الإنكار متوجه إلىٰ الاتخاذ (الفعل)، وليس هو المراد.

قال الزمخشري: " أولىٰ غير الله همزة الاستفهام دون الفعل الذي هو أتخذ؛ لأن الإنكار في اتخاذ غير الله وليا، لا في اتخاذ الولي، فكان أولىٰ بالتقديم(٢)".

- أن في تقديم المفعول مطابقة للواقع؛ حيث كان هناك اتخاذ واقع، وهناك متخَذ (الأصنام)، وهناك متخِذ (الكفار)، فلو وجه الإنكار إلىٰ الاتخاذ استحال ذلك؛ إذ الأمر واقع، وكذلك الحال لو وجه الإنكار إلىٰ

---

(١) يراجع في هذا: تفسير الطبري (١١/ ٢٨٢)؛ ودلائل الإعجاز (ص: ١٢٢)؛ والمحرر الوجيز (٢/ ٢٧٣)؛ والإكسير في علم التفسير (ص: ١٩٩).

(٢) الكشاف (٢/ ٩)؛ ويراجع في ذات المعنىٰ: إرشاد العقل السليم (٣/ ١١٦)؛ وتفسير التحرير والتنوير (٧/ ١٥٦، ١٥٧).

المتخِذ، فيبقىٰ الثالث (اتخاذ غير الله)، وهو ما فيه الخلاف وعليه الإنكار، وبهذا يطابق الكلام مقتضىٰ الحال والواقع.

- أن في تقديم المفعول إيجازاً؛ حيث إن هذا الأسلوب المتوجه إلىٰ الإنكار عليهم في اتخاذ غير الله وليًا يتضمن الإنكار عليهم في الاتخاذ والمتخَذ في ذات الوقت؛ دون أن يزيد اللفظ أو يطيل الكلام.

ومقصود الآية من هذا النظم هو" تقرير وجوب إفراده بالعبادة؛ لأن ذلك نتيجة لازمة لكونه مالكا لجميع ما احتوته السماوات والأرض؛ فكان هذا التقرير جاريا علىٰ طريقة التعريض؛ إذ أمر الرسول- عليه الصلاة والسلام- بالتبري من أن يعبد غير الله، والمقصود الإنكار علىٰ الذين عبدوا غيره واتخذوهم أولياء" (١).

- التاسع: قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٠].

هذه الآية مثل سابقتها، قدم فيها (المفعول) علىٰ فعله المضارع؛ والغرض من ذلك هو تقوية إنكار وإبطال استحقاق غير الله الدعاء، وتأكيد أن ذلك مخالف للعقل ويكذبه الواقع.

والنظم بهذا النمط مناسب للسياق؛ فقد وردت الآية في سياق الاستفهام المراد به التبكيت، والمعنىٰ: أخبرونىٰ من تدعون إن أتاكم عذاب أو أتتكم الساعة؟ ثم بكتهم بقوله﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ بمعنىٰ: أتخصون آلهتكم بالدعوة فيما هو عادتكم إذا أصابكم ضر، أم تدعون الله دونها؟ وكأنه يريد: أيكون غير الله بمثابة أن يدعىٰ؟ وأيرضىٰ عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ وإذا كان هذا فهل يكون جهل أجهل منه وعمىٰ أعمىٰ منه؟(٢).

---

(١) التحرير والتنوير (٧/ ١٥٦).

(٢) يراجع في هذا: دلائل الإعجاز (ص: ١٢٢)؛ و الكشاف (٢/ ٢٢).

ويدل تقديم المفعول أيضًا علىٰ أن هناك خلافًا مفترضًا حول من يستحق أن يدعىٰ، بغرض الوصول إلىٰ تقرير الحق وهو أنه لا يدعىٰ إلا الله نظراً وواقعًا؛ فالواقع أن هناك دعاءً، وأن هناك من يدعو، لا خلاف في الأمرين إذاً؛ وهكذا ينحصر الخلاف فيمن يستحق أن يدعىٰ؛ فهو مناط الاستخبار ومحط التبكيت والإنكار(١).

وقد يفهم من نظم الآية أيضًا الدلالة علىٰ القصر والتخصيص، أي: أتخصون غير الله بالدعاء دونه، وتقصرون الدعاء علىٰ غيره؟

قال الطاهر ابن عاشور: "وتقديم أغير الله علىٰ عامله وهو تدعون؛ لتكون الجملة المستفهم عنها جملة قصر، أي أتعرضون عن دعاء الله فتدعون غيره دونه كما هو دأبكم الآن، فالقصر لحكاية حالهم لا لقصد الرد علىٰ الغير، وقد دل الكلام علىٰ التعجب، أي تستمرون علىٰ هذه الحال، والكلام زيادة في الإنذار(٢)".

ويناسب هذا الأسلوب - علىٰ الدلالتين: تقوية الإبطال أو التخصيص- موضوع الآيات ومقصدها؛ حيث يفيد التبكيت والتقريع والإنكار فيما يتعلق بواقعهم من ادعاء وجود آلهة تدعىٰ غير الله، كما أن فيه إلزامًا لهم وسوقًا إلىٰ الحقيقة والواقع، وهي أنه لن يكون دعاء منهم لغير الله أبداً، لأنه لا يستحق أحد أن يدعىٰ في أوقات الشدة والضيق، ولا يقدر علىٰ الإجابة سواه تبارك وتعالىٰ.

قال البيضاوي: " ... ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ وهو تبكيت لهم، ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ أن الأصنام آلهة، وجوابه محذوف، أي: فادعوه(٣)".

---

(١) يراجع في هذا: إرشاد العقل السليم (٣/ ١٣٢).

(٢)تفسير التحرير والتنوير (٧/ ٢٢٤).

(٣) أنوار التنزيل (٢/ ١٦١).

ولا يخفىٰ ما في الاستفهام الإنكاري وتقديم المفعول من سبيل إلىٰ نسف كافة أصولهم من ادعاء آلهة أو عبادة غير الله والشرك به، حيث استدرجهم من خلال البرهان الواقع: أنه إذا كانت الآلهة المزعومة غير أهل للدعاء والإجابة نظراً وواقعـًا؛ فكونها غير مستحقة العبادة والاعتبار أولىٰ وآكد، وهو إنذار لهم ببطلان اعتقاهم أيضـًا.

قال أبو حيان: "وهذه الآية عند علماء البيان من باب استدراج المخاطب وهو أن يلين الخطاب ويمزجه بنوع من التلطف والتعطف حتىٰ يوقع المخاطب في أمر يعترف به فتقوم الحجة عليه، والله تعالىٰ خاطب هؤلاء الكفار بلين من القول وذكر لهم أمرا لا ينازعون فيه وهو أنهم كانوا إذا مسهم الضر دعوا الله لا غيره[1]".

- العاشر: قوله تعالىٰ: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ﴾ [القمر: ٢٤].

هذه الآية أيضًا مثل سابقتيها، حيث قدم (المفعول) علىٰ فعله المضارع؛ والغرض من ذلك هو تقوية إنكار وإبطال كون البشر صالحـًا لأن يتبع؛ والمراد أن قوم ثمود قالوا: لا يصح ولا يقبل أن نتبع بشراً منا.

قال الطاهر ابن عاشور: "وقدم لاتصاله بهمزة الاستفهام لأن حقها التصدير، واتصلت به دون أن تدخل علىٰ نتبع؛ لأن محل الاستفهام الإنكاري هو كون البشر متبوعا لا اتباعهم له[2]".

وقد وردت الآية في سياق إنكار قوم ثمود النبوة وتكذيبهم نبي الله صالحـًا عليه السلام، فالنظم كله إنكار من بدايته إلىٰ نهايته، فناسبه الاستفهام

---

(١) البحر المحيط في التفسير (٤/ ٥١١)؛ ويراجع: زهرة التفاسير (٥/ ٢٤٩٤).
(٢) تفسير التحرير والتنوير (٢٧/ ١٩٦).

الإنكاري، كما أفاد تقديم المفعول حصر الإنكار في بشرية المتبَع، إذ كان هو المقصود بالإنكار والسبب الرئيس في التكذيب، فالواقع يشهد أن هناك اتباعًا ومتبِعين ومتبعَين، لكن الإنكار هنا فقط علىٰ: كون المتبَع (لبشريته) جديرًا بالاتباع؟

وفي تقديم المفعول (بشراً) تناسب مع واقع القوم ومقتضىٰ حالهم؛ فقد كان محل الإنكار (بشراً منا واحداً) سببًا لكفرهم؛ حيث بنوا كفرهم علىٰ أن من كان مثلهم بشرا؛ لم يكن بمثابة أن يتبع ويطاع، وينتهىٰ إلىٰ ما يأمر، ويصدق أنه مبعوث من الله تعالىٰ، وأنهم مأمورون بطاعته؛ وهذه هي طريق الكافرين غالبًا: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [المؤمنون: ٢٤]؛ فعبر النظم بالتقديم (بشراً) عن مكنون نفوسهم، وحدد مقصودهم من الإنكار والحسد الدافع إلىٰ التكذيب والعناد، حيث هو موجب جواز امتناعهم عن اتباعه(١).

قال الزمخشري: " فإن قلت: كيف أنكروا أن يتبعوا بشرا منهم واحدا؟ قلت: قالوا أبشرا: إنكارا لأن يتبعوا مثلهم في الجنسية، وطلبوا أن يكون من جنس أعلىٰ من جنس البشر وهم الملائكة، وقالوا: منا؛ لأنه إذا كان منهم كانت المماثلة أقوىٰ، وقالوا: واحداً؛ إنكارا لأن تتبع الأمة رجلا واحدا، أو أرادوا: واحدا من أفنائهم ليس بأشرفهم وأفضلهم (٢)".

يضاف إلىٰ هذا أن أنماط النظم قد تضافرت علىٰ تقرير معنىٰ الإنكار، وذلك أن الاستفهام يقصد به الإنكار، والتقديم يفيد تحديد المقصود بالإنكار، والتنكير في (بشرا) للتحقير وهو أنسب للإنكار، وكذلك الإبهام

(١) يراجع في هذا: دلائل الإعجاز (١/ ١٢٢).

(٢) الكشاف (٤/ ٤٣٧)؛ ويراجع: المحرر الوجيز (٥/ ٢١٧).

والاستبعاد في (بشرا)، ولم يقولوا: رجلاً، والوصف بـ (منا) أي تابع لنا، فلا نتبعه، والوصف بـ (واحدا) أي من آحاد الناس لا من سادتهم، أو بدعًا من الناس في ادعاء الرسالة [1].

- الحادي عشر: قوله تعالىٰ: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩].

تعد هذه الآية صورة أخرىٰ من صور دخول همزة الاستفهام الإنكاري علىٰ الاسم (المسند إليه)؛ والخبر جملة فعلية فعلها مضارع؛ والغرض هو تقوية الإبطال والنفي لنسبة المسند (القدرة علىٰ الإكراه) للمسند إليه، والمعنىٰ: لا يمكن أن يكون هذا، وهو كونه ﷺ يكره الناس علىٰ الإيمان، أو يقدر علىٰ إكراههم.

وقد أفاد تقديم الاسم (أنت) في الآية توجيه الإنكار إلىٰ صدور الفعل من المخاطب أصلاً، لا إنكار كونه هو الفاعل مع تقرر أصل الفعل، وقيل: إن التقديم يفيد التخصيص؛ فيكون الخلاف في شأن من يقع منه الإكراه ومن يمكنه ذلك، كما أفاد تأخير الفعل (تكره) الإعلام بأن الإكراه ممكن وواقع.

قال الآلوسي: " وتقديمه لتقوية حكم الإنكار كما ذهب إليه الشريف -قدس سره- في شرح المفتاح، وذكر فيه أن المقصود إنكار صدور الفعل من المخاطب؛ لا إنكار كونه هو الفاعل؛ مع تقرر أصل الفعل[2]".

وقد جاء النظم علىٰ أسلوب الكناية؛ حيث نزّلت حرص النبي ﷺ علىٰ هداية قومه منزلة قوته في إكراههم علىٰ الإيمان؛ فجاء الاستفهام لإنكار أن

---

(١) يراجع في تفصيل هذا: مفاتيح الغيب (٢٩/ ٣٠٦، ٣٠٧)؛ وأنوار التنزيل (٥/ ١٦٦)؛ وإرشاد العقل السليم (٨/ ١٧١)؛ وروح المعاني (١٤/ ٨٧)؛ وتفسير التحرير والتنوير (٢٧/ ١٩٦، ١٩٧).

(٢) روح المعاني٦/ ١٨١، ١٨٢، ويراجع أيضًا: الكشاف ٢/ ٣٧٢؛ وعناية القاضي وكفاية الراضي، شهاب الدين الخفاجي، بيروت: دار صادر، د.ت، ٥/ ٦١.

يكون ﷺ مكرهًا لهم أو قويًا في الإكراه لهم، بطريق الأخذ له بأن يقر بأنه الفاعل لو كان هو، فلما لم يقر بذلك؛ دل النفي علىٰ إبطال الأمرين معًا، وإثبات إمكانية الإكراه لمن يملكها، وهو الله تعالىٰ وحده – لو شاء وأراد فلا راد لأمره–.

قال الشيخ عبد القاهر: " وأما الضرب الثاني، وهو أن يكون "يفعل" لفعل موجود، فإن تقديم الاسم يقتضي شبهًا بما اقتضاه في "الماضي"؛ من الأخذ بأن يقر أنه الفاعل، أو الإنكار أن يكون الفاعل؛ فمثال الأول قولك للرجل يبغي ويظلم: "أأنت تجيء إلىٰ الضعيف فتغضب ماله؟ "، "أأنت تزعم أن الأمر كيت وكيت؟"وعلىٰ ذلك قوله تعالىٰ:﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٩٩]، ومثال الثاني:﴿ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾[الزخرف: ٣٢]"[(١)].

وقد ناسب نظم الآية واقع تكذيب الكفار وحرص النبي ﷺ علىٰ هدايتهم؛ فبينت الآية أن جدّ الرسول في دخولهم في الإيمان لا ينفع، ومبالغته في تقرير الدلائل وفي الجواب عن الشبهات لا تفيد؛ لأن الإيمان لا يحصل إلا بتخليق الله تعالىٰ ومشيئته وإرشاده وهدايته، فإذا لم يحصل هذا المعنىٰ لم يحصل الإيمان[(٢)].

وقد أشارت إلىٰ حرصه ﷺ علىٰ إيمان الناس، مع إصرارهم علىٰ الكفر والعناد، كثير من آيات القرآن الكريم، منها قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَـٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ [الكهف: ٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿ لَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾[الشعراء: ٣].

قال الطاهرابن عاشور: " ولأجل كون هذا الحرص الشديد هو محل التنزيل ومصب الإنكار وقع تقديم المسند إليه علىٰ المسند الفعلي، فقيل:

---

(١) دلائل الإعجاز (ص: ١٢٢، ١٢٣).

(٢) يراجع في هذا: مفاتيح الغيب (١٧/ ٣٠٤).

أفأنت تكره الناس؟ دون أن يقال: أفتكره الناس، أو أفأنت مكره الناس؛ لأن تقديم المسند إليه علىٰ مثل هذا المسند يفيد تقوي الحكم؛ فيفيد تقوية صدور الإكراه من النبي ﷺ؛ لتكون تلك التقوية محل الإنكار(١).

والمقصود الأسمىٰ من نظم الآية بالتقديم - علىٰ الخلاف في إرادة تقوية حكم الإنكار أو إبطال استطاعته ﷺ الإكراه- بيان أن القدرة القاهرة والمشيئة النافذة ليست إلا للحق سبحانه وتعالىٰ، ودعوة إلىٰ تخفيف ما يلحق النبي ﷺ من التحسر للحرص علىٰ إيمانهم، وتعريض بالثناء علىٰ النبي ﷺ ومعذرة له علىٰ عدم استجابتهم إياه؛ ومن بلغ المجهود حُق له العذر(٢).

ويتأكد مقصود النظم بالتقرير الوارد في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ١٠٠]، حيث عطفت علىٰ الآية السابقة لتقرير مضمونها، وهو إنكار أن يقدر النبي ﷺ علىٰ إلجاء الناس إلىٰ الإيمان لأن الله هو الذي يقدر علىٰ ذلك، وفي هذا تضافر للنظم علىٰ إنكار صدور الإكراه منه ﷺ (٣).

- الثاني عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾[الزخرف: ٣٢].

تمثل هذه الآية صورة من صور دخول همزة الاستفهام الإنكاري المراد به الإنكار علىٰ الاسم (المسند إليه) والخبر جملة فعلية فعلها مضارع، والمقصود: تقوية إنكار أن يكون المذكور بعد الاستفهام هو الفاعل.

---

(١) تفسير التحرير والتنوير (١١/ ٢٩٣).

(٢) يراجع في هذا: مفاتيح الغيب (١٧/ ٣٠٥)؛ ومفتاح العلوم (١/ ٣١٦)؛ ونظم الدرر (٩/ ٢١٠)؛ وأنوار التنزيل (٣/ ١٢٤)؛ ومدارك التنزيل (٢/ ٤٣)؛ وتفسير التحرير والتنوير (١١/ ٢٩٣).

(٣) يراجع: تفسير التحرير والتنوير (١١/ ٢٩٤).

فقد نزّلت الآيات تدخل القوم في غير اختصاصهم واعتراضهم علىٰ نبوته ﷺ بقولهم: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٣١] منزلة من له دخل في الأمر واختصاص به؛ فجاء الاستفهام لإنكار أن يكونوا كذلك؛ سالكًا بهم طريق الأخذ بأن ينكروا أنهم من يقسمون رحمة الله، فلما أنكروا دل النفي علىٰ عدم اختصاصهم بقسمة رحمة الله، ودل علىٰ أن ذلك ثابت لله تعالىٰ وحده، وأكد هذا المعنىٰ بقوله بعدها: ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ؛ فقرر أن هؤلاء الكافرين لا يملكون قسمة أمورهم الخاصة؛ فكيف يملكون قسمة رحمة الله العامة بالنبوة ونحوها؟!! ويؤكد هذا المعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ ﴾[ص: ٩].

قال الطاهر ابن عاشور: " فإنهم لما نصبوا أنفسهم منصب من يتخير أصناف الناس للرسالة عن الله؛ فقد جعلوا لأنفسهم ذلك لا لله؛ فكان من مقتضىٰ قولهم أن الاصطفاء للرسالة بيدهم؛ فلذلك قدم ضمير هم المجعول مسندا إليه علىٰ مسند فعلي؛ ليفيد معنىٰ الاختصاص؛ فسلط الإنكار علىٰ هذا الحصر؛ إبطالا لقولهم، وتخطئة لهم في تحكمهم" (١).

وقد أكد هذا الإنكار -كما أشرت - بالمثل الذي ضربه لهم بعدها في قوله تعالىٰ: ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾.

قال السيوطي: "ثم ضرب لهم مثلاً، فأعلَم أنهم عاجزون عن تدبر خُوَيصة أمرِهم وما يصلحهم في دُنْياهم، وأن الله عزّ وعلا هو الذي قَسم بينهم معيشتَهم وقدَّرها ودبَّر أحوالَهم تدبير العالم بها، فلم يُسَوِّ بينهم، ولكن فاوت بينهم في أسباب العيش، وغاير بين منازلهم، فجعل منهم أقوياء وأغنياء، ومحاويج وضعفاء، وموالي وخدمًا، ليصرّف بعضهم بعضًا في

١ - تفسير التحرير والتنوير (٢٥/ ٢٠٠).

حوائجهم، ويستخدموهم في مهنهم، ويسخروهم في أشغالهم حتىٰ يتعايشوا ويتوافروا، ويصلوا إلىٰ منافعهم، ويحصلوا علىٰ مرافقهم، ولو وَكَلَهُم إلىٰ أنفسهم، وولاَّهُم تدبيرَ أمرهم لضاعوا وهلكوا، فإذا كانوا في تدبير المعيشةِ الدنيَّةِ في هذه الحياة الدنيا علىٰ هذه الصفة، فما ظَنُّك بهم في تدبير أمْرِ الدين، الذي هو رحمةُ اللهِ الكبرىٰ ورَأفَتُه العظمىٰ، وهو الطريقُ إلىٰ خيار حظوظ الآخرة والسُّلَّم إلىٰ حلول دار السلام[1]"".

وقد تضافرت أنماط النظم علىٰ تقرير معنىٰ الإنكار والإبطال لما توهموه؛ وذلك من خلال الاستفهام المستقل بالتجهيل والتعجيب من اعتراضهم وتحكمهم، وأن يكونوا هم المدبرين لأمر النبوة والتخير لها من يصلح لها ويقوم بها، والتوبيخ لهم علىٰ هذا التصرف، ثم تقديم المسند إليه علىٰ خبره الفعلي؛ لتأكيد نفي اختصاصهم بالأمر، وإضافة الرحمة إلىٰ لفظ: ربك؛ تشريفًا له ﷺ وتأكيداً علىٰ أن الرحمة والنبوة من لدنه وحده، ولا دخل لأحد فيها[2].

(١) معترك الأقران (٣/ ١٦٩).

(٢) يراجع في هذا: الكشاف (٤/ ٢٤٨)؛ والمحرر الوجيز (٥/ ٥٣)؛ ومفاتيح الغيب (٢٧/ ٦٣٠)؛ وأنوار التنزيل (٥/ ٩٠)؛ ومدارك التنزيل (٣/ ٢٧١)؛ وتفسير البحر المحيط (٩/ ٣٧٠)؛ وإرشاد العقل السليم (٨/ ٤٦)؛ وروح المعاني (١٣/ ٧٨).

المطلب الثاني
الدلالات التفسيرية للتقديم والتأخير
في أسلوب الخبر

سيرًا علىٰ نهجه في أسلوب الاستفهام؛ شرع الشيخ : في تناول التقديم والتأخير في أسلوب الخبر(١)؛ فلخص دستور التقديم والتأخير في الخبر بقوله: " أنك إذا عمدت إلىٰ الذي أردت أن تحدث عنه بفعل، فقدمت ذكره، ثم بنيت الفعل عليه فقلت: "زيد قد فعل" و "أنا فعلت"، و "أنت فعلت"؛ اقتضىٰ ذلك أن يكون القصد إلىٰ الفاعل، إلا أن المعنىٰ في هذا القصد ينقسم قسمين:

---

(١) الخبر هو: الكلام الذي يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه، أو كاذب، فإن كان مطابقًا للواقع، كان قائله صادقًا، وإن كان غير مطابق للواقع، كان قائله كاذبًا، ويعرف أيضًا بأنه: الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته. ويكون الخبر جملة اسمية أو فعلية، لها ركنان: محكوم عليه (مسند إليه)، ومحكوم به (مسند)، وما زاد علىٰ ذلك في الجملة الخبرية فهو قيد، ما عدا المضاف إليه وصلة الموصول. والأصل في الخبر أن يلقىٰ لأحد غرضين: - الأول: إفادة المخاطب بحكم يجهله، ويسمىٰ (فائدة الخبر). – الثاني: إفادة المخاطب أن المتكلم يعرف ما يعرفه المخاطب، ويسمىٰ (لازم الفائدة)، ويأتي الأسلوب الخبري عمومًا في مواضع: المدح والعتاب واللوم ونحوها، وقد يخرج الخبر عن الغرضين السابقين ليفيد أغراضًا أخرىٰ، تستفاد من القرائن وسياق الكلام. وينقسم الخبر من حيث الإثبات والنفي إلىٰ قسمين: خبر مثبت، وخبر منفي، فالمثبت هو ما أثبتت فيه نسبة المسند للمسند إليه، والمنفي هو ما لم تُثبت فيه نسبة المسند للمسند إليه. يراجع في هذا: الموسوعة القرآنية المتخصصة، نخبة من العلماء، (القاهرة: المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، (ص: ٤٤٦-٤٤٨)؛ وموسوعة النحو والصرف والإعراب ٣٥٩، ٣٦٠؛ وبناء الجملة العربية، (حاشية ص: ٢٣٧.

-**أحدهما** جلي لا يشكل: وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه علىٰ واحد فتجعله له، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد. مثال ذلك أن تقول: "أنا كتبت في معنىٰ فلان، وأنا شفعت في بابه"؛ تريد أن تدعي الانفراد بذلك والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه، وترد علىٰ من زعم أن ذلك كان من غيرك، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت. ومن البين في ذلك قولهم في المثل: "أتعلمني بضب أنا حرشته"، وهذا القسم يفيد القصر.

- **والقسم الثاني:** أن لا يكون القصد إلىٰ الفاعل علىٰ هذا المعنىٰ، ولكن علىٰ أنك أردت أن تحقق علىٰ السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة، وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد. ومثاله قولك: "هو يعطي الجزيل"، و"هو يحب الثناء"؛ لا تريد أن تزعم أنه ليس هنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره، ولا أن تعرض بإنسان وتحطه عنه، وتجعله لا يعطي كما يعطي، ولا يرغب كما يرغب، ولكنك تريد أن تحقق علىٰ السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه، وأن تمكن ذلك في نفسه، وهذا القسم يفيد التوكيد [1].

وقد ذكر الشيخ في هذا الأسلوب عدداً من الشواهد القرآنية؛ أوردها وفق ترتيب الكتاب:

- **الأول:** قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج : من الآية ٤٦].

الشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه (ضمير الشأن) علىٰ المسند (الخبر الفعلي: لا تعمىٰ) [2]، والغرض من ذلك تقوية الأسلوب؛ عن

---

(١) يراجع: دلائل الإعجاز (ص: ١٢٨، ١٢٩).

(٢) تقديم المسند إليه علىٰ الخبر الفعلي صالح لأن يفيد أمرين: الأول: التقوية، أي تأكيد نسبة المسند للمسند إليه وتقويتها، والثاني: الاختصاص، ويعني أن الفعل

طريق تنبيه السامع لقصد المذكور بعد الفعل بالحديث (الأبصار) قبل ذكر المسند؛ تحقيقًا للأمر وتوكيداً له، وإثارةً لانتباه المستمع؛ فيستعد للتلقي؛ حيث يجري ذلك مجرىٰ تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام، ومن ههنا قالوا: إن الشيء إذا أضمر ثم فسر، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار(١).

وقد عبرالنظم بالتقديم والتأخير تعبيراً دقيقًا عن المعنىٰ القرآني؛ فقد وردت الآية عقب الحديث عن تكذيب المشركين لرسول الله ﷺ؛ وبيان أنهم في تكذيبهم ليسوا بدعًا من سابقيهم من الأمم؛ فجاءت الآية حثًا لهم علىٰ السفر والسير في الأرض؛ ليروا مصارع من أهلكهم الله بكفرهم، ويشاهدوا آثارهم فيعتبروا؛ وهذا علىٰ احتمال كونهم لم يسافروا، ويحتمل أن يكونوا قد سافروا ورأوا ذلك ولكن لم يعتبروا، فجعلوا كأن لم يسافروا ولم يروا ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾، ثم جاء قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ للمبالغة؛ كأنه قال: ليس العمىٰ عمىٰ العين، وإنما العمىٰ حق العمىٰ عمىٰ القلب، ومعلوم أن الأبصار تعمىٰ، ولكن المقصد هو توبيخهم علىٰ الغفلة وترك الاعتبار، وإثبات أن العمىٰ بقلوبهم (٢).

ويؤكد ما أحدثه التقديم والتأخير من أثر في المعنىٰ افتراض مقابله من الأسلوب، وهذا ما يعبر عنه الشيخ عبد القاهر بقوله: " وجملة الأمر أنه

خاص بالمسند إليه لا يتعداه إلىٰ غيره، وذلك يكون إذا ساعد السياق عليه، وهي مسألة خلافية بين البلاغيين، وأرىٰ أنه يمكن الجمع بين الدلالتين. يراجع: خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، (ص: ٢٢٤).

(١) يراجع: دلائل الإعجاز (ص: ١٣٠-١٣٢).

(٢) يراجع في هذا: الكشاف (٣/ ١٦٢)؛ المحرر الوجيز (٤/ ١٢٧).

ليس إعلامك الشيء بغتة غفلا مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرىٰ تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام؛ ومن ههنا قالوا: إن الشيء إذا أضمر ثم فسر، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار، ويدل علىٰ صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورةً في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦] فخامةً وشرفًا وروعةً، لا نجد منها شيئا في قولنا: "فإن الأبصار لا تعمىٰ"، وكذلك السبيل أبدا في كل كلام كان فيه ضمير قصة[1]".

والضمير كما يقولون: أعرف المعارف، فالتحديد به دقيق ومنضبط، فجاء تقديم الضمير في الآية "ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه؛ وذلك أن السامع متىٰ لم يفهم من الضمير معنىٰ بقي منتظرا لعقبىٰ الكلام كيف تكون؛ فيتمكن المسموع بعده فضل تمكنه في ذهنه[2]".

وقد تضافرت أنماط النظم علىٰ تأكيد نفي العمىٰ الحقيقي عن الأبصار؛ حيث قدم الضمير كما مر؛ فأفاد التأكيد؛ وكأن المسند إليه ذكر مرتين، وهو أبلغ في التأكيد؛ حيث أضمر ثم أظهر، ولوح ثم صرح، وأسس ثم بنىٰ، إضافةً إلىٰ تعريف المسند إليه (بالضمير) ثم تعريفه بالمعرف بأل (الأبصار)؛ وهو كما مر لتمكينه في نفس السامع وتشويقه إليه، وكذا مجيء الخبر (لا تعمىٰ) جملة فعلية؛ وهي تفيد معنىٰ التجدد والحدوث[3]؛ فتكسب المعنىٰ دوامًا يناسب معنىٰ التأكيد، وهكذا تآلفت أنماط النظم حول معنىٰ التوكيد.

---

(١) دلائل الإعجاز (ص: ١٣٢، ١٣٣).

(٢) مفتاح العلوم (ص: ١٩٨)، ويعرف هذا الأسلوب عند البلاغيين بوضع المضمر موضع المظهر. يراجع: الإيضاح في علوم البلاغة(٢/ ٨٢)؛ وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (١/ ١٣٤).

(٣) قال الشيخ عبد القاهر : في دلالة الإخبار بالاسم والفعل: " ... وإذ قد عرفت هذا الفرق، فالذي يليه من فروق الخبر، وهو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم، وبينه

- **الثاني:** قوله تعالىٰ:﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾[المؤمنون:من الآية ١١٧].

الشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه (ضمير الشأن) علىٰ المسند (لا يفلح)، والغرض من ذلك إفادة قوة نفي الفلاح عن الكافرين؛ عن طريق هذه التقدمة وهذا التنبيه بذكر الضمير، وهذا أبلغ في الدلالة علىٰ تأكيد المعنىٰ؛ لما فيه من الإجمال المتبوع بالتفصيل، والتلويح المتبوع بالتصريح؛ فكأن السامع حين يسمع قوله: (إنه) يستثار ذهنه ويعمل فكره ويتشوق إلىٰ معرفة المقصود بالإضمار، فتجول في نفسه التساؤلات: من هو؟ أو ما هو الشأن؟ فإذا سمع قوله: (لا يفلح الكافرون) تأكد المعنىٰ لديه ورسخ بما لا يدع مجالاً لشك أو تردد، وهذا بخلاف ما لو قيل: إن الكافرين لا يفلحون، فإنه يفيد التأكيد أيضـًا، لكنه أقل من تعبير الآية.

يقول الشيخ عبد القاهر :: " ...، فقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين، ما لو قيل: "إن الكافرين لا يفلحون"، لم يستفد ذلك، ولم يكن ذلك كذلك إلا أنك تعلمه إياه من بعد تقدمة وتنبيه، أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطد، ثم بنىٰ ولوح ثم صرح، ولا يخفىٰ مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق[1]".

إذا كان بالفعل. وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه، وبيانه، أن موضوع الاسم علىٰ أن يثبت به المعنىٰ للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه علىٰ أنه يقتضي تجدد المعنىٰ المثبت به شيئا بعد شيء". وقال أبو البقاء الكفوي:: " اشتهر عند أهل البيان أن الاسم يدل علىٰ الثبوت والاستمرار والفعل يدل علىٰ التجدد والحدوث"يراجع: دلائل الإعجاز ١٧٤؛ والكليات، أبو البقاء الكفوي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت) ١٠١٤.

(١) دلائل الإعجاز (ص: ١٣٢، ١٣٣).

ومن رجع إلىٰ سياق الآية وجدها " قد وردت تذييلاً للآيات الواردة في حق المعاندين المصرين علىٰ الكفر؛ فهي وعيد من الله تعالىٰ لأولئك المشركين مع جنابه غيره في العبادة؛ من غير حجة ولا برهان، فهؤلاء جزاؤهم الشديد عندربهم وحده؛ علىٰ طريق القصر ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ﴾، ثم جاء قوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ تذييلاً للتذييل، ببيان نتيجة الحساب، وهو أشد العقاب؛ لتأكيد حقيقة خسران هؤلاء المعاندين [1]"، وهكذا نجد أن نظم الآية يتماهىٰ مع المحور العام الذي يدور فيه السياق.

كما لا يخفىٰ ما في الآية من تضافر بين أنماط النظم علىٰ تحقيق معنىٰ التأكيد، ففيها بعد التقديم المفيد للتأكيد، تعريف المسند إليه بالضمير، ووضع المضمر موضع المظهر، والإظهار بعد الإضمار، والخبر بالجلمة الفعلية (المضارع)، وكلها مناسبة لمعنىٰ التأكيد.

- **الثالث:** قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران ٧٥: ٧٨].

الشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه (الضمير: هم) علىٰ المسند (الجملة الفعلية: يعلمون)؛ والغرض من ذلك الدلالة علىٰ تأكيد إثبات الخبر للمذكورين وتحقيقه لهم، وهذه الصورة ترد في مقام إنكار المنكر.

يقول الشيخ عبد القاهر :: " ويشهد لما قلنا من أن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له، أنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر؛ نحو أن يقول الرجل: "ليس لي علم بالذي تقول؛ " فتقول له: "أنت تعلم أن الأمر علىٰ ما أقول، ولكنك تميل إلىٰ خصمي"، وكقول الناس: "هو يعلم ذاك وإن أنكر، و: هو يعلم

(١) يراجع: المحرر الوجيز ٤/ ١٥٩؛ ومدارك التنزيل٢/ ٤٨٥؛ وفتوح الغيب ١٠/ ٦٣٧؛ وتفسير التحرير والتنوير١٨/ ١٣٦؛ وزهرة التفاسير١٠/ ٥١٢٩.

الكذب فيما قال وإن حلف عليه"، وكقوله تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ فهذا من أبين شيء، وذاك أن الكاذب، لا سيما في الدين، لا يعترف بأنه كاذب، وإذا لم يعترف بأنه كاذب، كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب[1]".

وقد وردت الآية في سياقين، كلاهما في بيان مثالب فريق من أهل الكتاب، وإثبات كذبهم، والرد علىٰ ادعاء باطل منهم، وكلاهما يقتضي التأكيد والتقوية.

أما السياق الأول فهم فريق من أهل الكتاب ادعوا كذبًا أن في التوراة إحلالَ الله لهم أموال الأميين من غير اليهود، وهم يعلمون أنهم كاذبون في ادعائهم، لكنهم لا يعترفون بكذبهم ولن يعترفون؛ فنزلوا منزلة المنكرين، وذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾.

وأما الثاني؛ فهم فريق من أهل الكتاب يحرفون ويتحيلون؛ بتبديل المعاني من جهة اشتباه الألفاظ واشتراكها وتشعب التأويلات فيها، ومثال ذلك قولهم: راعنا واسمع غير مسمع ونحو ذلك، وذلك في ألفاظ التوراة عامة، ليحسبها المسلمون من التوراة المنزلة من عند الله، وما هو منزل كما ادعوا، وقيل: إن ذلك اللي خاص بالآيات الدالة علىٰ نبوة سيدنا محمد ﷺ، حيث كان يحتاج فيها إلىٰ تدقيق النظر وتأمل القلب، والقوم كانوا يوردون عليها الأسئلة المشوشة والاعتراضات المظلمة، فكانت تصير تلك الدلائل مشتبهة علىٰ السامعين، وكان اليهود يقولون: مراد الله من هذه الآيات ما ذكرناه لا ما ذكرتم، فكان هذا هو المراد بالتحريف وبلي الألسنة، وذلك قوله تعالىٰ:﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾.

(١) دلائل الإعجاز (ص: ١٣٣).

وجاء قوله تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ في السياقين (٧٥: ٧٨) لبيان أنهم يتعمدون الكذب، مع علمهم بكونهم كاذبين، وهو أبلغ في القوة؛ لأن فيه تأكيداً وتسجيلاً عليهم بالكذب علىٰ الله والتعمد فيه، وفيه أيضًا تشنيع عليهم وأنهم غير معذورين بوجه، إذ قد يعذر الإنسان في بعض ما يظنه (١).

ويلاحظ أن اليهود قصدوا في الموضعين تحقير المسلمين وتسفيههم والتطاول عليهم، بما أوتوه من علم الكتاب، ويفهم هذا من وصفهم لهم بالأميين؛ فجاء قوله تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ذمًا لهم، وتأكيداً لكذبهم فيما ادعوه وفيما بنوه علىٰ ادعائهم.

وقد ناسب أسلوب الآية مقتضىٰ الحال، وكان للتقديم والتأخير أثره في المعنىٰ واللفظ، وذلك أن اليهود فيما ادعوه كذبًا من إحلال الله لهم أموال الأميين، وفي تحريف التوراة لفظًا ومعنىٰ، لم يكونوا " يعترفون بأنّهم يكذبون؛ فاقتضىٰ واقع حالهم سوق الكلام لهم بطريقة فيها تقوية وَتأكيد؛ فجاء في الجملة تقديم المسند إليه علىٰ المسند الفعلي؛ لما في هذا التقديم من تقوية وتأكيد، مع ما في تأخير المسند من داع جمالي في اللّفظ؛ وهو مراعاة التناظر في رؤوس الآيات قبل الآية وبعدها(٢)".

يضاف إلىٰ ما سبق أن الخبر جاء في صورة الجملة الفعلية، وفعلها مضارع؛ " للدلالة علىٰ التجدد وأن ذلك دأبهم(٣)"؛ وهو أبلغ في الذم، وأكثر مناسبة للتأكيد علىٰ كذبهم، ورد دعواهم.

---

(١) يراجع: المحرر الوجيز (١/ ٤٥٩- ٤٦١)؛ ومفاتيح الغيب (٨/ ٢٦٢- ٢٦٩)؛ وأنوار التنزيل (٢/ ٢٤، ٢٥)؛ وفتوح الغيب (٤/ ١٥٤).

(٢) البلاغة العربية للميداني(١/ ٣٦٩، ٣٧٠)؛ ويراجع في المعنىٰ ذاته: خصائص التراكيب (ص: ٢٢٣).

(٣) تفسير التحرير والتنوير٣/ ٢٨٩؛ ويراجع في المعنىٰ ذاته:زهرة التفاسير ٣/ ١٢٨٢ .

- **الرابع:** قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾[المائدة : ٦١].

الشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه (الضمير: هم) علىٰ المسند (الجملة الفعلية: قد خرجوا)؛ والغرض من ذلك تأكيد إثبات الخبر للمذكورين وتحقيقه لهم، وهذه الصورة ترد في مقام تكذيب مدع؛ حيث إن المنافقين من اليهود ادعوا كذبًا أنهم دخلوا بالكفر وخرجوا بالإيمان، فجاء تقديم المسند إليه (الضمير) للتأكيد علىٰ أن حالهم لم يتغير في الدخول والخروج، وهذا ما عبر عنه القرآن الكريم في مواضع أخرىٰ، منها قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة: ١٤].

يقول عبد القاهر :: " ... أو في تكذيب مدع كقوله عز وجل: ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾ [المائدة: ٦١]؛ وذلك أن قولهم: "آمنا" دعوىٰ منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به؛ فالموضع موضع تكذيب(١)".

ونظم الآية دقيق في التعبير عن حال المقصودين بها؛ حيث إنها كما يقول الزمخشري :" نزلت في ناس من اليهود، كانوا يدخلون علىٰ رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم؛ يظهرون له الإيمان نفاقًا، فأخبره الله تعالىٰ بشأنهم، وأنهم يخرجون من مجلسك كما دخلوا، لم يتعلق بهم شيء مما سمعوا به من تذكيرك بآيات الله ومواعظك(٢)".

---

(١) دلائل الإعجاز (ص: ١٣٤).

(٢) الكشاف (١/ ٦٥٣)، وقد أخرج هذا السبب الإمام الطبري بطرق متعددة عن جماعة من السلف، وإسناده: حسن. يراجع: تفسير الطبري (١٠/ ٤٤٥، ٤٤٦)؛

وفي تقديم المسند إليه (هم) إزالة لاحتمال كونهم قد دخلوا كافرين وخرجوا مؤمنين؛ لاحتمال انتفاعهم بالمواعظ والتذكير من النبي ﷺ؛ فجاء تقديم الضمير مزيلاً لهذا الاحتمال، دالاً علىٰ ذمهم؛ حيث إنهم لم ينتفعوا بالمواعظ، وأكد ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾.

قال ابن عطية: " ثم أخبر تعالىٰ عنهم أنهم دخلوا وهم كفار، وخرجوا كذلك لم تنفعهم الموعظة، ولا نفع فيهم التذكير، وقوله: چ گ گ چ تخليص من احتمال العبارة أن يدخل قوم بالكفر ثم يؤمنوا ويخرج قوم وهم كفرة؛ فكان ينطبق علىٰ الجميع وقد دخلوا بالكفر وقد خرجوا به، فأزال الاحتمال قوله تعالىٰ: ﴿وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ أي هم بأعيانهم، ثم فضحهم تعالىٰ بقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾ أي من الكفر[1]".

كما يفيد نظم الآية ثبات كفرهم من أصله، وأنه لم يطرأ فيهم تغيير، وأن كفرهم لم يكن لموجب أو بسبب منه ﷺ.

قال الإمام الرازي: " الباء في قوله دخلوا بالكفر و ... خرجوا به يفيد بقاء الكفر معهم حالتي الدخول والخروج من غير نقصان ولا تغيير فيه ألبتة، كما تقول: دخل زيد بثوبه وخرج به، أي بقي ثوبه حال الخروج كما كان حال الدخول، .....، ذكر عند الدخول كلمة «قد»؛ فقال: وقد دخلوا بالكفر، وذكر عند الخروج كلمة هم؛ فقال: وهم قد خرجوا به؛ قالوا: الفائدة في ذكر كلمة «قد» تقريب الماضي من الحال، والفائدة في ذكر كلمة «هم» التأكيد في إضافة الكفر إليهم، ونفي أن يكون من النبي ﷺ في ذلك فعل، أي لم يسمعوا منك يا محمد عند جلوسهم معك ما يوجب كفرا،

وموسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور، أ. د. حكمت بن بشير بن ياسين، (المدينة النبوية: دار المآثر، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م)، (٢/ ١٩٤).

(١) المحرر الوجيز (٢/ ٢١٤).

فتكون أنت الذي ألقيتهم في الكفر، بل هم الذين خرجوا بالكفر باختيار أنفسهم[١]".

وهكذا تآلفت أنماط النظم وصوره (من الجملة الاسمية الدالة علىٰ الثبات، وتقديم المسند إليه وتعريفه، وتكرار ذكر المسند إليه تأكيداً، ودخول حرف (قد) علىٰ الفعل الماضي، لتفيد التقريب بين الحالين أو لتفيد التحقيق والتأكيد، والباء الدالة علىٰ مصاحبة الكفر لهم في الحالين، وما في (هم) من الدلالة علىٰ القصر؛ إشارة إلىٰ أنهم مقصورون في خروجهم علىٰ الكفر ليس لهم حال سواه، وذلك فضل تأكيد) في الدلالة علىٰ تأكيد مضمون الآية من تكذيب هؤلاء المدعين وفضح كفرهم الذي أضمروه[٢].

قال الطاهر ابن عاشور:: "ومعنىٰ قوله: وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به أن الإيمان لم يخالط قلوبهم طرفة عين؛ أي هم دخلوا كافرين وخرجوا كذلك، لشدة قسوة قلوبهم؛ فالمقصود استغراق الزمنين وما بينهما؛ لأن ذلك هو المتعارف؛ إذ الحالة إذا تبدلت استمر تبدلها، ففي ذلك تسجيل الكذب في قولهم: آمنا، والعرب تقول: خرج بغير الوجه الذي دخل به[٣]".

---

(١) مفاتيح الغيب (١٢/ ٣٩٢).

(٢) يراجع في هذا: تفسير البحر المحيط (٤/ ٣١٠، ٣١١)؛ ويراجع أيضاً: نظم الدرر (٦/ ٢١٥)؛ زهرة التفاسير (٥/ ٢٢٦٨، ٢٢٦٩)؛ وقال أبو حيان: " والظاهر أن الدخول والخروج حقيقة، وقيل: هما استعارة، والمعنىٰ: تقلبوا في الكفر أي دخلوا في أحوالهم مضمرين الكفر، وخرجوا به إلىٰ أحوال أخر مضمرين له، وهذا هو التقلب، والحقيقة في الدخول انفصال بالبدن من خارج مكان إلىٰ داخله، وفي الخروج انفصال بالبدن من داخله إلىٰ خارجه" البحر المحيط (٤/ ٣١١).

(٣) تفسير التحرير والتنوير (٦/ ٢٤٧).

كما يناسب تعدد المؤكدات في جملة: ﴿وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِۦ﴾ مقارنةً بالجملتين السابقتين لها: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا بِٱلْكُفْرِ وَٱللَّهُ﴾ دقة التعبير عن المعنىٰ النفسي للمتكلم وحال المخاطب في كلٍ، وهذا ما وضحه أ.د/ محمد أبو موسىٰ بقوله: " والآية فيها جمل ثلاث: الأولىٰ: ﴿ءَامَنَّا﴾ هكذا من غير توكيد؛ لأن التوكيد من أمارات وثوق النفس فيما تقول، وهم لا يجدون في أنفسهم هذا الوثوق؛ فأرسلوا العبارة هكذا فاترة فتور المعنىٰ في نفوسهم، والجملة الثانية قوله: ﴿وَقَد دَّخَلُوا بِٱلْكُفْرِ﴾ ، وهي جملة حالية فيها شيء من التحقيق المفاد بقد، والجملة الثالثة: ﴿وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِۦ﴾ ، وفيها من عناصر التوكيد ما ليس في غيرها من الجملتين السابقتين؛ لأنها ترد علىٰ دعوىٰ كما بينا، وتأمل كيف تتنزل عناصر التوكيد في الكلام قطرة قطرة علىٰ وفق الأحوال بحساب دقيق(١)".

- **الخامس:** قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣].

الشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه (الضمير: هم) علىٰ المسند (الجملة الفعلية: يخلقون)؛ والغرض من ذلك تأكيد إثبات الخبر للمذكورين وتحقيقه لهم، وهذه الصورة ترد في مقام ما القياس في مثله ألا يكون، حيث إن الكافرين اتخذوا آلهة من دون الله يعبدونها، والقياس والعقل والمنطق يقتضي أن تكون تلك الآلهة المزعومة غير مخلوقة، وبالتالي تكون خالقةً؛ فجاء تقديم الضمير (هم) للتأكيد علىٰ كونها مخلوقة؛ مما يستلزم عدم استحقاقها العبادة واتخاذها آلهة من دون الله، وأن من يستحق العبادة هو الله تعالىٰ وحده، وهذا من أبلغ البراهين في أوجز العبارات.

(١) خصائص التراكيب (ص: ٢٢٣).

قال الشيخ عبد القاهر: " ... أو فيما القياس في مثله أن لا يكون، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [الفرقان: ٣]؛ وذلك أن عبادتهم لها تقتضي أن لا تكون مخلوقة [(١)]".

وأسلوب الآية معبر عن المعنىٰ القرآني بدقة وإيجاز، ومناسب لحال المخبر عنهم، كما أن فيه توبيخًا لأولئك المتخذين وتنبيهًا لهم علىٰ عدم انبغاء ما يفعلون؛ وذلك " أنهم آثروا علىٰ عبادة الله سبحانه عبادة آلهة لا عجز أبين من عجزهم، لا يقدرون علىٰ شيء من أفعال الله ولا من أفعال العباد، حيث لا يفتعلون شيئا وهم يفتعلون [(٢)]".

ويناسب نظم الآية السياق الواردة به؛ حيث جاءت في معرض الرد علىٰ دعاوىٰ المشركين؛ من خلال المقارنة بين حالين: عبادة الله وحده، واتخاذ الأصنام آلهة من دونه، فوصف الله تعالىٰ نفسه بصفات الجلال والعزة والعلو، ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢ ﴾ [الفرقان]، ثم عقب ذلك ببيان وجوه زيف وكذب مذهب عبدة الأوثان، ﴿ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ۝٣ ﴾ [الفرقان]، وهذا سياق يناسبه البرهان والتأكيد في الإثبات والنفي.

قال الفخر الرازي: " اعلم أنه سبحانه وتعالىٰ لما وصف نفسه بصفات الجلال والعزة والعلو؛ أردف ذلك بتزييف مذهب عبدة الأوثان وبين نقصانها من وجوه: أحدها: أنها ليست خالقة للأشياء، والإله يجب أن يكون قادرا علىٰ الخلق والإيجاد، وثانيها: أنها مخلوقة والمخلوق محتاج،

(١) دلائل الإعجاز (ص: ١٣٤).

(٢) الكشاف (٣/ ٢٦٣).

والإله يجب أن يكون غنيًا، وثالثها: أنها لا تملك لأنفسها ضراً ولا نفعًا، ومن كان كذلك فهو لا يملك لغيره أيضا نفعا، ومن كان كذلك فلا فائدة في عبادته، ورابعها: أنها لا تملك موتًا ولا حياةً ولا نشوراً، أي لا تقدر علىٰ الإحياء والإماتة في زمان التكليف، وثانيا في زمان المجازاة، ومن كان كذلك كيف يسمىٰ إلها؟ وكيف يحسن عبادته مع أن حق من يحق له العبادة أن ينعم بهذه النعم المخصوصة[1]".

كما يفيد تقديم الضمير تخصيص الأصنام بكونها مخلوقةً بغير شك، في دقة من التعبير متناهية، فـ " ليس المراد أن شيئًا سواهم لا يُخلق، إنما المراد تحقيق أنهم يُخلقون [2]".

وفي تأكيد وصف الآلهة أو تخصيصهم بأنهم مخلوقون لله ذاتا أو مصنوعون بالنحت والتصوير علىٰ شكل مخصوص أشد إبداءً لخساستها؛ وبالتالي عدم استحقاقها العبادة[3].

وقد تضافرت أنماط النظم- من التقديم المفيد التأكيد، والتعريف بالضمير، والجملة الاسمية الدالة علىٰ الثبات، والخبر بالفعل المضارع الدال علىٰ التجدد والدوام، أي إن حال الآلهة لن يتغير- في الدلالة علىٰ المقصود من التشنيع علىٰ المشركين، والتعجيب من حالهم، ووضوح بطلان مذهبهم [4].

---

(١) مفاتيح الغيب (٢٤/ ٤٣١).

(٢) مفتاح العلوم (ص: ٢٢٢).

(٣) يراجع في هذا: المحرر الوجيز (٤/ ٢٠٠)؛ والبحر المحيط (٨/ ٨١).

(٤) يراجع في هذا : روح المعاني ٤/ ٢٠٠؛ والتحرير والتنوير ١٨/ ٣١٩؛ وزهرة التفاسير ١٠/ ٥٢٤٧.

- **السادس**: قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [الأعراف : ١٩٦][(١)].

الشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه (الضمير: هو) علىٰ المسند (الجملة الفعلية: يتولىٰ)؛ وهو من الشواهد التي ذكرها عبد القاهر لتقديم المحدث عنه في الجملة الحالية؛ والغرض من ذلك تأكيد إثبات الخبر للمسند إليه وتحقيقه له؛ حيث إن السياق سياق تأكيد، فقد بدأ النظم بالتأكيد في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ ﴾ ؛ فاقتضىٰ أن يأتي الحال علىٰ نفس السياق من التأكيد، وإلا نبا اللفظ عن المعنىٰ، وحصل خرق للسياق، وخروج عن نمط النظم.

يقول عبد القاهر: "ومما هو بهذه المنزلة في أنك تجد المعنىٰ لا يستقيم إلا علىٰ ما جاء عليه من بناء الفعل علىٰ الاسم: قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفرقان: ٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ [النمل: ١٧]، فإنه لا يخفىٰ علىٰ من له ذوق أنه لو جيىء في ذلك بالفعل غير مبني علىٰ الاسم؛ فقيل: "إن وليي الله الذي نزل الكتاب و يتولىٰ الصالحين"، و: "اكتتبها فتملىٰ عليه"، و "حُشر لسليمان جنوده من الجن

(١)هذه الآية والآيتان بعدها أوردها الشيخ عبد القاهر رحمه الله شواهد علىٰ أن الجملة الحالية المبدوءة بالواو إذا جاء الفعل بعد الواو مضارعًا، لم يصلح إلا مبنيًا علىٰ اسم، وذلك قوله: "فإذا كان الفعل فيما بعد هذه الواو التي يراد بها الحال، مضارعًا، لم يصلح إلا مبنيا علىٰ اسم كقولك: "رأيته وهو يكتب"، و"دخلت عليه وهو يملي الحديث" ". دلائل الإعجاز (ص: ١٣٦).

والأنس والطير فيوزعون"؛ لوجد اللفظ قد نبا عن المعنىٰ، والمعنىٰ قد زال عن صورته والحال التي ينبغي أن يكون عليها[1]".

وقد أشار الشيخ سابقًا إلىٰ الفرق بين الأسلوبين، وخلاصته أن تقديم المسند إليه علىٰ خبره الفعلي يفيد معنىٰ زائداً علىٰ مجرد الخبر، كقولك حين تستبطئ إنسانًا: (أتانا والشمس قد طلعت)؛ فيكون ذلك أبلغ في الدلالة علىٰ استبطائك له؛ إضافة إلىٰ ما تضمنه من الخبر، بخلاف ما لو قدم الفعل (أتانا وقد طلعت الشمس)؛ فإنه يدل علىٰ الخبر فقط دون تأكيد أو غيره [2].

وفي نظم الآية مناسبة للسياق كما أشرت، فالآية واردة في مقام المقارنة بين حالين بالنفي والإثبات؛ فإنه سبحانه وتعالىٰ " لما بين في الآيات المتقدمة أن هذه الأصنام لا قدرة لها علىٰ النفع والضر؛ بين بهذه الآية أن الواجب علىٰ كل عاقل عبادة الله تعالىٰ؛ لأنه هو الذي يتولىٰ تحصيل منافع الدنيا، أما تحصيل منافع الدين فبسبب إنزال الكتاب[3]"، ومثل هذا السياق يناسبه أسلوب التأكيد؛ لذا جاء قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ "كالتذييل[4]والتقرير لما سبق، والتعريض بمن فقد الصلاح بالخذلان والمحق، والمعنىٰ: إن وليي الله الذي نزل الكتاب المشهور الذي تعرفون حقيقته؛ ومثل ذلك يتولىٰ الصالحين، ويخذل الظالمين [5]".

---

(١) دلائل الإعجاز (ص: ١٣٤).

(٢) يراجع: دلائل الإعجاز (ص: ١٣٦).

(٣) مفاتيح الغيب (١٥/ ٤٣٣)؛ ويراجع: تفسير البحر المحيط (٥/ ٢٥٣).

(٤) التذييل: هو تعقيب الجملة بجملة تشتمل علىٰ معناها للتوكيد. الإيضاح في علوم البلاغة (٣/ ٢٠٥).

(٥) فتوح الغيب (٦/ ٧١٧)؛ ويراجع في المعنىٰ ذاته: حاشية الشهاب علىٰ تفسير البيضاوي (٤/ ٢٤٥)، .

كما لا يخفىٰ ما في قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ من مبالغة في إثبات تولي الله تعالىٰ للصالحين من عباده وتأكيد له، وذلك من جهات:

- الأولىٰ: أن هذا الأسلوب ونظائره يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند؛ أي: هو وحده من يتولىٰ الصالحين، ولا أحد غيره(١).

- الثانية: أن في الإتيان بالجملة الاسمية ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ عقب الجملة الفعلية ﴿نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ دلالة علىٰ المبالغة والتأكيد فىٰ إثبات التولىٰ للصالحين(٢).

- الثالثة: ما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ من تأكيد لمضمون هذه الآية، حيث جاءت كالتقرير لها؛ بتأكيد نفي التولي عن غير الله تعالىٰ من الآلهة المزعومة.

يضاف إلىٰ ما سبق أن أنماط النظم الواردة بالسياق متضافرة علىٰ مقام التأكيد وتحقيق ثبوت النسبة، وذلك من خلال: الجملة الاسمية المصدرة بإنّ المؤكدة، والتعريف باسم الذات (الله)، والوصف بالموصول (الذي نزّل الكتاب)، وتقديم المسند إليه (هو) في الجملة الحالية، وهو يفيد التأكيد أو التخصيص – علىٰ الرأيين–، ومجيء المسند فعلاً مضارعًا؛ لقصد الدلالة علىٰ استمرار هذا التولي وتجدده وأنه سنة إلهية، فكما تولىٰ النبي يتولىٰ المؤمنين أيضا، وهذه بشارة للمسلمين المستقيمين علىٰ صراط نبيهم ﷺ بأن ينصرهم الله كما نصر نبيه وأولياءه(٣).

---

(١) يراجع: مفتاح العلوم (١/ ٢٢٢).

(٢) يراجع: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيىٰ بن حمزة العلويّ، (بيروت: المكتبة العنصرية، ١٤٢٣هـ.)، (٢/ ١٨).

(٣) يراجع في هذا: حاشية الشهاب علىٰ تفسير البيضاوي (٤/ ٢٤٥)؛ وتفسير التحرير والتنوير (٩/ ٢٢٤)؛ وزهرة التفاسير (٦/ ٣٠٣٨).

يضاف إلىٰ ما سبق أيضًا ما اشتمل عليه النظم من الكناية، والذي يوضحه العلامة أ.د/ محمد أبو موسىٰ بقوله: "وشيء آخر في تفسير الضرورة البلاغية لهذا التقديم، هو أن قوله: ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾ دال علىٰ أنه الله يتولاه ﷺ بطريق الكناية؛ لأنه يلزم من توليته سبحانه الصالحين أن يكون وليه ﷺ؛ لأنه سيد الصالحين، وطريق الكناية أوكد في إثبات المعنىٰ من طريق التصريح؛ فاقتضىٰ حسن السياق أن يجيء بناء العبارة علىٰ ما هو عليه؛ حتىٰ تتسق عناصر الدلالة (١)".

- **السابع**: قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥].

الشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه (الضمير: هي) علىٰ المسند (الجملة الفعلية: تملىٰ)، وهو من الشواهد التي ذكرها الشيخ : لتقديم المحدث عنه في الجملة الحالية؛ والغرض من ذلك تأكيد إثبات الخبر للمسند إليه وتحقيقه له؛ حيث إن المقام مقام ادعاء، فقد بدأ النظم بقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ الدال علىٰ الادعاء المتجرد من أدنىٰ صور التأكيد، ولما كانت الجملة الأولىٰ ادعاءً بلا مؤكد؛ عقبها بقوله: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ ؛ والغرض هو تأكيد الادعاء؛ تصويراً لمرادهم من تمام الادعاء عليه، ومثل هذا السياق يستلزم التأكيد، وإلا كان كلامهم ادعاءً من أوله إلىٰ آخره.

ومما يؤكد أن مضمون هذه الآية مجرد ادعاء منهم قوله تعالىٰ في الآية قبلها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا﴾ [الفرقان: ٤]؛ فالسياق كله سياق ادعاءات، ويؤكد هذا الفهم ما

(١) خصائص التراكيب (ص: ٢٢٥).

أشار إليه القاضي الباقلاني من كون هذه الآية ونظائرها صورةً من صور تحيرهم في أمرهم وعجزهم عن الإتيان بمثل القرآن؛ فكانوا كلما أصابتهم الحيرة وانتابهم الفزع من العجز، لجأوا إلىٰ مثل هذه الاداعاءات(١).

ويظهر أثر هذا الأسلوب في المعنىٰ باستعراض مقابله، من نحو: " وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فتملىٰ عليه بكرة وأصيلاً"، حيث لا زيادة فيه علىٰ مجرد الخبر (أنها تملىٰ عليه بكرة وأصيلاً)، بينما في تقديم الضمير (هي) تأكيد وتخصيص بالخبر.

ومن تأمل السياق وجد أن الكافرين قد ادعوا أموراً: أولها: أنه إفك مفترىٰ، وقد ذكره سبحانه في الآية السابقة، والثانية: أنه أساطير الأولين، وأحاديثهم المفتراة، والثالثة – أنها تملىٰ عليه فيكتبها، أو تملىٰ علىٰ النبي ﷺ إملاء، فيحفظها، والرابعة: أن اكتتب تكون لكتابة ما هو مختلق لا أصل له، فتكون في كلمة اكتتب اتهام رابع بالافتراء والاختلاق(٢)، وهذا السيل من الافتراءات والادعاءات يستلزم دليلاً لكل منها، ولما لم يوجد لديهم دليل، جاء قوله تعالىٰ: ﴿ فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ موهمًا التأكيد من خلال النظم بالتقديم، من باب الترضية لأنفسهم والرغبة في ترويج ما في نفوسهم من معنىٰ، حتىٰ ولو كان ادعاءً !!!.

يقول أ.د/ محمد أبو موسىٰ موضحًا ما تضمنه النظم من أنماط متآلفة مناسبة للسياق ومقتضىٰ الحال: " وحاجة التعبير هنا إلىٰ التوكيد واضحة؛ لأنهم يدعون في القرآن ما ينكره عليهم الرسول والمؤمنون، ثم هم راغبون في رواج مقالتهم فيه، فلا بد من توكيدها ليتقبلها من لا يعرف القرآن ونبيه ﷺ من القبائل الأخرىٰ، والتي كانت لا تزال تثق في قريش وحكمتها،

(١) يراجع: إعجاز القرآن (ص: ٢٢).

(٢) يراجع: زهرة التفاسير (١٠/ ٥٢٤٩).

وكانت مقالة قريش في القرآن تصاغ في أسلوب مؤكد، انظر إلىٰ قولهم: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾، وكيف بنيت العبارة هذا البناء الصلب من استعمال اسم الإشارة، ومجيئها علىٰ أسلوب القصر، والإخبار عنه بأنه إفك، ومن الواضح في تاريخ الدعوة أن مثل هذه المفتريات علىٰ النبي، والقرآن كان يذيعها وجهاء قريش بين وفود القبائل الوافدة عليهم في التجارة، ومواسم الحج؛ لأنهم كانوا يهتمون جدا بحصار الدعوة داخل مكة للقضاء عليها فيها، وكان تفلت أخبارها خارج الحدود مما يفزعهم، ثم إنهم كانوا يستشعرون بأن أساطير الأولين لم تكن من معارفهم الذائعة، ومن هنا احتاجوا إلىٰ توكيدها، وانظر إلىٰ قولهم: اكتتبها، وما فيه من المعاناة، وهو واقع بدل كتبها كما تقول: استكب الماء بدل سكبه واصطبه بدل صبه، هكذا قال الزمخشري، ثم انظر إلىٰ حذف المبتدأ، وكيف أشار إلىٰ أنه معروف؛ لأن القول بأنه أساطير مما لا يتوجه إلا إليه، والخلاصة أن التقديم هنا؛ أعني في قوله: فهي تملىٰ كان ضرورة بلاغية؛ لورود الكلام في سياق يحرص علىٰ التوكيد، ولتتلاءم مع المقالة الأولىٰ في هذا؛ ولأنه من الأخبار الغريبة فلا بد فيه من الاحتفال والاهتمام، ولهذا كان خلاف التوكيد مما ينبو عن المعنىٰ، كما قال عبد القاهر[1]".

- **الثامن:** قوله تعالىٰ: ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾[النمل : ١٧].

الشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه (الضمير: هم) علىٰ المسند (الجملة الفعلية: يوزعون)، وهو من الشواهد التي ذكرها الشيخ : لتقديم المحدث عنه في الجملة الحالية؛ والغرض من ذلك تأكيد إثبات الخبر

(١) خصائص التراكيب (ص: ٢٢٥، ٢٢٦).

للمسند إليه وتحقيقه له، حيث إن السياق سياق حديث عن أمر تستغربه النفوس؛ فقد وردت الآية في سياق " قصص فيه غيوب وعبر، وليس لقريش بمثال[١]"، والمستغرب هنا هو جمع تلك الحشود العظيمة من الجنود في محل واحد [٢]، وهذا أمر عجيب مستغرب؛ بسبب ما يدل عليه قوله: ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ ﴾ من الكثرة من جهة والمسارعة المتكافئة؛ بدلالة تذكير الفعل (حشر)، والأغرب من ذلك هو تصور تآلف هذه الأجناس المختلفة، فاقتضت الغرابة أن يأتي الحال علىٰ نسق التأكيد: ﴿ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ تأكيداً لثبوت تلك الحقيقة ، وإلا نبا اللفظ عن المعنىٰ، وحصل خرق للسياق، وخروج عن نمط النظم، كما أشار الشيخ عبد القاهر.

يقول أ.د/ محمد أبو موسىٰ: " جاء قوله: فهم يوزعون بتقديم المسند إليه؛ ليؤكد هذا الخبر الغريب؛ فتأنس به النفوس؛ لأن حشر الإنس والجن والطير علىٰ هذه الهيئة من الإيزاع والتداخل أمر غريب تحتاج النفوس إلىٰ ما يؤنسها به ويقرره عندها، فلو قال: يوزعون هكذا مرسلًا من غير توكيد لما كان التركيب ملائمًا لحال النفس المتلقية لمثله، والتي تحتاج كما قلنا إلىٰ ما يؤنسها بالأمر الغريب، وقد ذكرنا أن التوكيد من أدق العناصر

---

(١) المحرر الوجيز (٤/ ٢٥٣).

(٢) قال ابن عطية: ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ ﴾ أي جمُع، واختلف الناس في مقدار جند سليمان عليه السلام اختلافا شديداً لم أر ذكره لعدم صحة التحديد، غير أن الصحيح أن ملكه كان عظيما ملأ الأرض وانقادت له المعمورة...". المحرر الوجيز (٤/ ٢٥٣)، وقال الطاهر ابن عاشور: والمعنىٰ: أن جنوده كانت محضرة في حضرته مسخرة لأمره حيث هو، ومعنىٰ يوزعون: "يؤمرون فيأتمرون وينهون فينتهون". التحرير والتنوير (١٩/ ٢٣٩).

البلاغية، وأشفها في مراقبة أحوال النفس، وتنزله في الكلام علىٰ وفق هذه الأحوال بحساب دقيق، وهو من خفي الصنعة التي لا تستقيم علىٰ وجهها إلا في حر الكلام [1]".

وقد تضافرت أنماط النظم الشريف علىٰ تأكيد كون الجيش المذكور علىٰ عظمته منظما مسوسًا؛ وذلك من خلال ما يفهم من تذكير الفعل (حشر) علىٰ الدقة والانضباط؛ فقد كانت مسارعتهم متساوية، كما يفيد ذلك أيضًا التصنيف في قوله: ﴿ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ ﴾ ، إضافةً إلىٰ تقديم المسند إليه (هم)، ولا يخفىٰ "ما في تأخير المسند من داع جمالي في اللفظ، وهو مراعاة التناظر في رؤوس الآيات [2]".

- **التاسع:** قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾[المؤمنون: ٥٩].

هذه الآية الكريمة أولىٰ الشواهد التي أوردها الشيخ : علىٰ تقديم المحدث عنه في الخبر المنفي، وقد بين أن الدستور في حال الإثبات والنفي واحد، فقال: " واعلم أن هذا الصنيع يقتضي في الفعل المنفي ما اقتضاه في المثبت، فإذا قلت: "أنت لا تحسن هذا"، كان أشد لنفي إحسان ذلك عنه من أن تقول: "لا تحسن هذا"، ويكون الكلام في الأول من هو أشد إعجابا بنفسه، وأعرض دعوىٰ في أنه يحسن، حتىٰ إنك لو أتيت بـ "أنت" فيما بعد "تحسن" فقلت: "لا تحسن أنت"، لم يكن له تلك القوة[3]".

والشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه (المحدث عنه: هم) علىٰ المسند (الجملة الفعلية المنفية: لا يشركون)؛ والغرض من ذلك تأكيد نفي الخبر (الإشراك) عن المسند إليه؛ وفائدته قطع احتمال تعلق كفار قريش

(١) خصائص التراكيب (ص: ٢٢٦، ٢٢٧).

(٢) البلاغة العربية للميداني (١/ ٣٧١)؛ و يراجع: زهرة التفاسير (١٠/ ٥٤٤٤).

(٣) دلائل الإعجاز (ص: ١٣٨).

بما سبق الآية من قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [المؤمنون]؛ وذلك " لأن لكفار قريش أن يقولوا: ونحن نؤمن بآيات ربنا؛ ويريدون نصدق بأنه المخترع الخالق؛ فذكر تعالىٰ نفي الإشراك الذي لا حظ لهم فيه بسبب أصنامهم(١)"، أو أن المراد بالآية ليس" الإيمان بالتوحيد ونفي الشريك لله تعالىٰ؛ لأن ذلك داخل في قوله: والذين هم بآيات ربهم يؤمنون، بل المراد منه نفي الشرك الخفي؛ وهو أن يكون مخلصا في العبادة لا يقدم عليها إلا لوجه الله تعالىٰ وطلب رضوانه(٢)"؛ فدل التأكيد بتقديم المحدث عنه في قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ علىٰ أنه "لا يغني عن ذلك وصفهم بالإيمان بآيات الله تعالىٰ"(٣)، " ولذلك أُخِّر عن الإيمانِ بالآياتِ(٤)"؛ فدل علىٰ التغاير بينهما وأن الأول منهما لا يغني عن الأخير.

ويؤكد دلالة التقديم علىٰ التأكيد استعراض مقابله في قول الشيخ عبد القاهر : " وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٩]، يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم، ما لو قيل: "والذين لا يشركون بربهم، أو: بربهم لا يشركون" لم يفد ذلك(٥)".

وفائدة التأكيد في السياق العام للآية يظهر من خلال أن الآية والآيتين قبلها وما بعدهم جاءت عقب الحديث عن أحوال وصفات للكافرين منفر منها، وجاءت هذه الآيات بذكر المقابل من الصفات والأحوال الحسنة؛

(١) المحرر الوجيز (٤/ ١٤٧).
(٢) مفاتيح الغيب (٢٣/ ٢٨٣).
(٣) روح المعاني (٩/ ٢٤٤).
(٤) إرشاد العقل السليم (٦/ ١٤٠).
(٥) دلائل الإعجاز (ص: ١٣٨).

وهذا يناسبه التأكيد. ومن التناسب أيضًا ما تضمنه نظم الآيات من المؤكدات وما يناسبها من الاهتمام ونحوه من: التصدير بإنّ، وتكرير الموصول اهتمامًا بشأن المحدث عنهم، وتقديم المجرورات اهتمامًا ورعاية للفواصل [1].

ولا يخفىٰ ما في نظم قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ من زيادة توكيد؛ فهو مشحون بالمؤكدات مقارنة بما قبلها وما بعده؛ وهذا يفيد أن إخلاص العبادة لله تعالىٰ من أهم وآكد أصول الدين، وأنه لا يغني عنها غيرها من الطاعات والقربات.

- **العاشر:** قوله تعالىٰ: ﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[يس: ٧].

والشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه (المحدث عنه: هم) علىٰ المسند (الجملة الفعلية المنفية: لا يؤمنون)؛ والغرض من ذلك تأكيد نفي الخبر (الإيمان) عن المحدَث عنهم؛ وفائدته تقرير مضمون صدر الآية: ﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ ﴾ ، وتقرير سبق العلم الإلهي، وتفصيل ذلك: أن الآية لما صدرت بالحكم المؤكد علىٰ هؤلاء الكافرين أنهم قد " تعلق بهم هذا القول، وثبت عليهم ووجب؛ لأنهم ممن علم أنهم يموتون علىٰ الكفر [2]"؛علىٰ نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [هود: ١١٩]، وغيرها من الآيات الدالة علىٰ سبق العلم الإلهي بموت بعض الناس علىٰ الكفر؛ فلا يمتنع أن يكون هناك شاك في هذا الحكم، أو من يقول: لعلهم يؤمنون فلا يعذبون أو لا يموتون علىٰ الكفر؛

(١) يراجع في هذا: تفسير التحرير والتنوير (١٨/ ٧٦).

(٢) الكشاف (٤/ ٥)؛ ويراجع: أنوار التنزيل (٤/ ٢٦٣).

فجاء قوله تعالىٰ: ﴿ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ مقرراً لمضمون صدر الآية، قاطعًا لأي احتمال أو شك أو تردد، مؤكداً نفي الإيمان عن هؤلاء بكل حال.

وأكد مفهوم (أنهم لا يؤمنون) بأن " مثّل تصميمهم علىٰ الكفر، وأنه لا سبيل إلىٰ ارعوائهم؛ بأن جعلهم كالمغلولين المقمحين؛ في أنهم لا يلتفتون إلىٰ الحق، ولا يعطفون اعناقهم نحوه، ولا يطأطأون رؤوسهم له، وكالحاصلين بين سدين لا يبصرون ماقدامهم ولا ما خلفهم؛ في أن لا تأمل لهم ولا تبصر، وأنهم متعامون عن النظر في آيات الله بقوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [يس]" [(١)]، ثم قطع الرجاء والأمل في إيمانهم بأي حال ورفع الحرج عن سيدنا رسول الله – حيث لا تقصير في إنذاره– بقوله: ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يس: ١٠].

وهكذا يدور النظم في فلك التأكيد وتقرير نفي الإيمان عن هؤلاء المحدث عنهم؛ فلا يجد المخاطب بداً من الإقرار بسبق العلم الإلهي وإحاطته؛ فيكون منه الإذعان والتسليم لقضاء الله وأمره، وتصديق خبره.

قال الطيبي:" وحكم علىٰ أكثرهم أنهم لا يؤمنون، وأكد ذلك بالجملة القسمية، وسجله بسبق التقدير كما تعلق بهم هذا القول، أي: قوله: ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [هود: ١١٩] وثبت عليهم ووجب، ثم علل ذلك بخلق الكفر فيهم وجعلهم مصممين عليه، وآذن حبيبه صلوات الله عليه بالإياس عنهم بقوله: ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، وجعله كالتخلص إلىٰ ذكر الفريق الأقلين؛ وهم المتبعون للذكر الخاشون

(١) مدارك التنزيل (٣/ ٩٦، ٩٧).

ربهم؛ ولهذا التقرير البليغ والتقدير المقتضي ينبغي أن يستسلم العاقل، ولا يكابر النص القاطع[1]".

ولا يخفىٰ ما في النظم من التناسب بين أنماط التأكيد؛ فقد صدرت الآية باللام وقد الواقعتين في جواب القسم المحذوف (والله لقد)، والفعل الماضي الدال علىٰ تحقق الوقوع، وجاء عجزها بالفاء المشعرة بالسببية، وتقديم المسند إليه (هم)، والفعل المضارع الدال علىٰ الدوام[2]؛ وهذا كله أيضًا مناسب لما تقرر من حال النبي ﷺ في الحرص علىٰ هداية قومه.

- **الحادي عشر:** قوله تعالىٰ: ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [القصص: ٦٦].

الشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه (المحدث عنه: هم) علىٰ المسند (الجملة الفعلية المنفية: لا يتساءلون)؛ والغرض من ذلك تأكيد نفي حصول الخبر (التساؤل) عن المحدَث عنهم؛ وفائدته تقرير مضمون صدر الآية: ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ ﴾ ؛ فقد جاءت الآية في سياق الحديث عن أحوال الناس يوم القيامة، حيث يسأل الله الكفار ليوقفهم علىٰ ما أجابوا به المرسلين في الدنيا، فتعمىٰ عليهم الأنباء، أي تظلم لهم جهات الأمور، فلا يجدون خبراً يخبرون به مما لهم فيه نجاة، وساق الفعل في صيغة المضي لتحقق وقوعه وأنه يقين، ومن هنا جاء نظم قوله تعالىٰ: ﴿ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ تأكيداً وتقريراً لمضمون الصدر، واختلف في التساؤل، فقيل: هو التساؤل بالأرحام، نفاه عنهم، لأنهم قد أيقنوا أن كلهم لا حيلة له ولا

---

(١) فتوح الغيب (١٣/ ١٦).

(٢) يراجع في هذا: إرشاد العقل السليم (٧/ ١٥٩)؛ وتفسير التحرير والتنوير (٢٢/ ٣٤٨، ٣٤٩).

مكانة، ويحتمل أن يريد أنهم لا يتساءلون عن الأنباء ليقين جميعهم أنه لا حجة لهم(١).

وتأكيد النفي في الآية مناسب للسياق؛ فالنظم يعبر عن حالة من الحيرة والوهل، وقد عبر عن ذلك بأمور، منها: أسلوب الاستعارة في قوله: ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ ﴾ ، والأصل فعموا، لكنه عدل إلىٰ القلب مبالغةً ودلالة علىٰ أن ما يحضر الذهن وقتها يرد من الخارج، فإن أخطأه لم يكن له حيلة إلىٰ استحضاره، ومنها: تعدية الفعل بعلىٰ لتضمنه معنىٰ الخفاء، ومنها تعريف الأنباء للدلالة علىٰ الاستغراق، أي جميع الأنباء(٢).

والنظم بهذا التصوير لحالة الحيرة والوهل مناسب لما يتبع تلك الحالة من استحقاق هذا الصنف للعذاب الأليم.

وليس بخاف ما في التأكيد من مناسبة للخبر الغيبي المتضمن في الآية، فهذا من المقامات التي يحسن فيها تأكيد الكلام.

- الثاني عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنفال : ٥٥].

والشاهد في الآية الكريمة تقديم المسند إليه (المحدث عنه: هم) علىٰ المسند (الجملة الفعلية المنفية: لا يؤمنون)؛ والغرض من ذلك تأكيد نفي حصول الخبر (الإيمان) عن المحدَث عنهم؛ وفائدته تقرير مضمون صدر الآية: ﴿ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ، ورفع احتمال تغيره؛، إذ هو

(١) يراجع: المحرر الوجيز (٤/ ٢٩٥)؛ ويراجع في المعنىٰ ذاته: مفاتيح الغيب (٢٥/ ١٠).

(٢) يراجع في هذا: أنوار التنزيل (٤/ ١٨٣)؛ وفتوح الغيب (١٢/ ٩٧)؛ وإرشاد العقل السليم (٧/ ٢٢)؛ وتفسير التحرير والتنوير (٢٠/ ١٦٢).

كالنتيجة للصدر، وتفصيل ذلك: أن الآية لما صدرت بالحكم علىٰ هؤلاء الكافرين أنهم شر الدواب عند الله بسبب صدور الكفر عنهم، وقد يفترض مفترض احتمال حصول الإيمان منهم يومًا ما؛ جاء قوله: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مؤكداً نفي حصول الإيمان لهم بحال؛ تعبيراً عن إصرارهم علىٰ الكفر، واستبعاد حصول الإيمان منهم.

قال الطاهر ابن عاشور: " وأتىٰ بصلة فهم لا يؤمنون جملة اسمية لإفادة ثبوت عدم إيمانهم وأنهم غير مرجو منهم الإيمان؛ فإن تقديم المسند إليه علىٰ الخبر الفعلي المنفي مع عدم إيلاء المسند إليه حرف النفي؛ لقصد إفادة تقوية نفي الإيمان عنهم، أي الذين ينتفي الإيمان منهم في المستقبل انتفاء قويا؛ فهم بعداء عنه أشد الابتعاد"(١).

وقد أفاد التقديم معنىٰ الإصرار علىٰ الكفر في قوله: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وهو معنىٰ زائد علىٰ مجرد الكفر المستفاد من صدر الآية: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، كما أفاد تقرير الخبر لهم (عدم الإيمان)، بما يقتضي أن يتقبله العاقل فيذعن لقضاء الله ونفاذ حكمه، ومعلوم أن سيدنا رسول الله ﷺ كانت تتوق نفسه إلىٰ هداية الناس ونجاتهم، فناسبه هذا النظم الشريف(٢).

(١) يراجع: تفسير التحرير والتنوير (١٠/ ٤٧).

(٢) يراجع في هذا: أنوار التنزيل (٣/ ٦٤)؛ ومدارك التنزيل (١/ ٦٥٢)؛ وفتوح الغيب (٧/ ١٣٥)؛ ونظم الدرر (٨/ ٣٠٨).

قال أبو السعود: " ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ حكمٌ مترتبٌ علىٰ تماديهم في الكفر ورسوخِهم فيه، وتسجيلٌ عليهم بكونهم من أصل الطبع؛ لا يَلْويهم صارفٌ، ولا يثنيهم عاطفٌ أصلاً "(١).

وفي النظم مناسبة لمقصد الآية من هجاء المحدَث عنهم، والتنفير من طباعهم وخصالهم؛ حيث وصفهم بأنهم شر الدواب؛ إخراجاً لهم من دائرة العقلاء، ووصفهم بالكفر، ثم بين إصرارهم علىٰ ذلك، وفي تضافر هذه الأنماط تحقيق لمقصد الآية وهدفها(٢).

(١) إرشاد العقل السليم (٤/ ٣٠).

(٢) يراجع: من بلاغة القرآن، د/ أحمد أحمد بدوي (القاهرة: دار نهضة مصر، الأولىٰ، ٢٠٠٥م)، (ص: ٢٧٣).

الخـــــاتمة

أولا : نتائج البحث:

أسفرت هذه الدراسة المتواضعة عن عدد من النتائج، أهمها:

١- يعد باب التقديم والتأخير في كتاب دلائل الإعجاز أحد أنماط الأساليب التي ساقها الشيخ عبد القاهر للتأكيد علىٰ قضية الكتاب الرئيسة، وهي أن إعجاز القرآن الكريم ليس باللفظ وحده أو بالمعنىٰ فقط، وإنما الإعجاز بالنظم.

٢- يختلف الدرس النحوي عن الدرس البلاغي في تناول ظاهرة التقديم والتأخير؛ فالنحو يبحث من جهة الصحة وعدمها والوجوب والاستحالة، والبلاغة تبحث جهة المعاني وما يتصل بها من الجمال والمناسبة.

٣- لأسلوب التقديم والتأخير قيمته في الدلالة علىٰ المعاني، ومن الخطأ حصر فائدة التقديم والتأخير ودلالته في: العناية أوالاهتمام فقط، والأولىٰ أن تكون للتقديم والتأخير فوائد وأغراض فرعية تختلف وتتنوع بتنوع المقام والسياق.

٤- الصحيح أن أسلوب التقديم والتأخير من أضرب الحقيقة، وليس من المجاز، فإن المجاز نقل ما وضع له إلىٰ ما لم يوضع، وليس في التقديم والتأخير من ذلك شيء.

٥- يتلخص دستور البلاغيين وأهل اللغة في التقديم والتأخير بعد الهمزة، في أن ما يلي الهمزة غالبًا هو المقصود بالاستفهام، لو كان حقيقيًا، وكذلك يكون هو المقصود بالإنكار أو التقرير لوكان الاستفهام غير حقيقي.

٦- يفيد تقديم المسند إليه بعد همزة الاستفهام التقريري أنه هو المراد بالتقرير، كما يفيد تأخير المسند أنه ليس المقصود بالاستفهام أو التقرير، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾.

٧- يفيد تقديم المسند بعد الهمزة المراد بها الإنكار التكذيبي تقوية إبطال وقوعه، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾..

٨- يفيد تقديم المسند إليه بعد همزة الإنكار الإبطالي في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ إبطال الفعل من أصله (الإذن)، بطريق اللزوم وهو آكد وأقوىٰ.

٩- يفيد تقديم (المفعول: الذكرين)، بعد همزة الإنكار في قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ أن المراد بالإنكار والإبطال هو الفعل (التحريم)، وقد جرت علىٰ خلاف الظاهر؛ إذ كان قد ثبت تحريم في أحد الأشياء ثم أريد معرفة عين المحرَّم، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله.

١٠- يفيد تقديم (الفعل: نلزمكموها) بعد همزة الإنكار في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾ تقوية إنكار حصول الإلزام حالاً واستقبالاً، وإبطاله وتكذيبه، أي لا يكون هذا الإلزام منا ولن يكون، كما أفادت ذم الإلزام من أصله.

١١- يفيد تقديم (المسند إليه: أنت) بعد همزة الإنكار، والخبر جملة فعلية فعلها مضارع في قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَمَن كَانَ

فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ تقوية إنكار المحال، وهو كونه ﷺ يسمع الصم أو يهدي العمي ومن كان في ضلال مبين.

١٢- يفيد تقديم المفعول علىٰ فعله المضارع بعد همزة الإنكار تقوية إنكار وإبطال النسبة المذكورة إليه، كما في في قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ ، وقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ ، وقوله تعالىٰ: ﴿ فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴾.

١٣- يفيد تقديم (المسند إليه)، والخبر جملة فعلية فعلها مضارع، تقوية الإبطال والنفي لنسبة المسند للمسند إليه، كما في تعالىٰ: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ .

١٤- يتلخص دستور التقديم والتأخير في الخبر، في: " أنك إذا عمدت إلىٰ الذي أردت أن تحدث عنه بفعل، فقدمت ذكره، ثم بنيت الفعل عليه فقلت: "زيد قد فعل" و "أنا فعلت"، و "أنت فعلت"، اقتضىٰ ذلك أن يكون القصد إلىٰ الفاعل، ويراد بهذ الأسلوب معنيان: القصر، والتأكيد.

١٥- يفيد تقديم (المسند إليه: ضمير الشأن علىٰ المسند)، تقوية الأسلوب، عن طريق تنبيه السامع لقصد المذكور بعد الفعل بالحديث؛ تحقيقًا للأمر وتوكيداً له، وإثارةً لانتباه المستمع، فيستعد للتلقي، حيث يجري ذلك مجرىٰ تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام، كما في في قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾، و. قوله تعالىٰ ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾.

١٦- يفيد تقديم المسند إليه (الضمير: هم) علىٰ المسند (الجملة الفعلية)، الدلالة علىٰ تأكيد إثبات الخبر للمذكورين وتحقيقه لهم، كما في قوله

تعالىٰ: ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ، و قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾ .

١٧- أن غالب علماء البلاغة بعد الشيخ عبد القاهر قد استفادوا بألفاظ تحليلاته ومضمونها في دراستهم للشواهد ذاتها، وهذا ما أغناني عن إعادة كلامهم، حيث إن في كلام الشيخ غنية.

ثانيا : توصيات البحث:

يطيب لي في خاتمة هذه الدراسة المتواضعة أن أقدم عدداً من التوصيات، وهي:

١- الإيعاز إلىٰ الهيئات المختصة بالشؤون الإسلامية بالعمل علىٰ إعداد موسوعة عن النظم القرآني وإعجازه.

٢- تدريس مقرر: نظم القرآن لطلاب التفسير واللغة العربية، في المرحلتين الجامعية والدراسات العليا.

٣- توجيه طلاب الدراسات العليا لدراسة موضوع النظم وأثره في التفسير، من خلال التفاسير، وأغلبها للنظم فيه حضور قوي.

ثبت بالمصادر والمراجع

١. إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، شيخ الإسلام أبو السعود محمد بن محمد ابن مصطفىٰ العمادي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط.ت.

٢. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، بتحقيق: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولىٰ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.

٣. أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني، بتحقيق: الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٤. الإعجاز البلاغي – دراسة تحليلية لتراث أهل العلم، أ.د/ محمد محمد أبو موسىٰ، ط: مكتبة وهبة، القاهرة، الثانية، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥. الإكسير في علم التفسير، للفقيه الطوفي سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الصرصري البغدادي، بتحقيق: أ.د/ عبد القادر حسين، ط: مكتبة الآداب، القاهرة، الثانية، ١٣٩٧هـ = ١٩٩٧م.

٦. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، بتحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولىٰ - ١٤١٨هـ،

٧. الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق،

بتحقيق: أ.د/ محمد عبد المنعم خفاجي، ط: دار الجيل – بيروت، الثالثة.

٨. بحث: " أسرار التقديم والتأخير في الأسلوب البلاغي – دراسة فنية تحليلية تطبيقية"، د. علي رمضان الجربي، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، (زليتن: الجامعة الأسمرية الإسلامية، ٢٠٠٧، عدد ١٢).

٩. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، بتحقيق: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر – بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ.

١٠. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعرفة – بيروت، ١٣٩١هـ.

١١. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، ط: مكتبة الآداب، القاهرة، السابعة عشر: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٢. البلاغة العربية المفترىٰ عليها بين الأصالة والتبعية، أ.د/ فضل حسن عباس، ط: دار الفرقان، عمّان، الثانية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٣. البلاغة العربية، عبد الرحمن حسن حَبَنَّكَة الميداني، ط: دار القلم، دمشق- الدار الشامية، بيروت، الأولىٰ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

١٤. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، أ.د/ محمد أبو موسىٰ، ط: دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط.ت.

١٥. البلاغة فنونها وأفنانها، أ.د/ فضل حسن عباس، ط: دار الفرقان، عمّان، الأولىٰ، ١٩٨٥م.

١٦. بناء الجملة العربية، أ.د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ط: دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
١٧. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضىٰ الحسيني الزبيدي، نسخة محققة، ط: دار الهداية، د.ط.ت.
١٨. تحرير القواعد المنطقية، قطب الدين محمود بن محمد الرازي، ط: مصطفىٰ البابي الحلبي، مصر، الثانية، ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.
١٩. تحرير المعنىٰ السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (تفسير التحرير والتنوير)، الشيخ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ط: الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤م.
٢٠. التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، بتحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، ط: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الأولىٰ – ١٤١٦ هـ.
٢١. التفسير والمفسرون، أ.د/ محمد حسين الذهبي، ط: مكتبة وهبة بالقاهرة، الرابعة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
٢٢. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، بتحقيق: محمد عوض مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولىٰ، ٢٠٠١م.
٢٣. التوقيف علىٰ مهمات التعاريف، زين الدين المناوي، ط: عالم الكتب –القاهرة، الأولىٰ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٤. جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، الطبري، بتحقيق: أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠م.
٢٥. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، بتحقيق:رمزي منير بعلبكي، ط: دار العلم للملايين، بيروت، الأولىٰ، ١٩٨٧م.
٢٦. جواهر البلاغة، السيد أحمد الهاشمي، ط: المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
٢٧. حاشية الدسوقي علىٰ مختصر المعاني، محمد بن عرفة الدسوقي، بتحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة العصرية، بيروت، الأولىٰ، ٢٠٠٧م.
٢٨. حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي)، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، ط: دار صادر – بيروت، د.ت.
٢٩. خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، أ.د/ محمد محمد أبو موسىٰ، ط: مكتبة وهبة، الرابعة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٣٠. خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، أ.د/ عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، ط: مكتبة وهبة، القاهرة، الأولىٰ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
٣١. دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر في التشبيه والتمثيل والتقديم والتأخير، أ.د/ عبد الهادي العدل،ط: دار الفكر الحديث، القاهرة، الأولىٰ، د.ت.

٣٢. دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، أ.د/ أحمد درويش، ط: مكتبة الزهراء، القاهرة، د.ط.ت.
٣٣. دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدنكري، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، الأولىٰ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
٣٤. دلالات التراكيب – دراسة بلاغية، أ.د/ محمد محمد أبو موسىٰ، ط: مكتبة وهبة، القاهرة، الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
٣٥. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني، بتحقيق: العلامة أبي فهر محمود محمد شاكر، ط: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الثالثة، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
٣٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، بتحقيق: علي عبد الباري عطية، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، الأولىٰ، ١٤١٥هـ.
٣٧. زهرة التفاسير، الشيخ محمد بن أحمد بن مصطفىٰ بن أحمد أبو زهرة ، ط: دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط.ت.
٣٨. شرح دلائل الإعجاز، أ.د/ محمد إبراهيم شادي، ط: دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة – مصر، الثانية، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
٣٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: دار العلم للملايين – بيروت، الرابعة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
٤٠. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ط: دار القلم، دمشق، الرابعة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤١. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيىٰ بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله، ط: المكتبة العنصرية – بيروت، الأولىٰ، ١٤٢٣هـ.

٤٢. علم المعاني، د. عبد العزيز عتيق، ط: دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٤٣. علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»، أحمد بن مصطفىٰ المراغي ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤٤. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين السخاوي، بتحقيق: علي حسين علي، ط: مكتبة السنة – مصر، الأولىٰ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٤٥. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي علىٰ الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، بتحقيق: إياد محمد الغوج، د. جميل بني عطا، د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، ط: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الأولىٰ، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٤٦. الفوائد المشوق إلىٰ علوم القرآن وعلم البيان، المنسوب للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية، وهو في الحقيقة مقدمة التفسير لابن النقيب، ط: المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط.ت.

٤٧. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادىٰ، بتحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الثامنة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٤٨. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (القاهرة: دار الفكر العربي، الثالثة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
٤٩. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، بتحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط: دار ومكتبة الهلال، الأولىٰ، د.ت.
٥٠. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.
٥١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
٥٢. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسىٰ الحسيني القريمي الكفوي، الحنفي، بتحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط.ت.
٥٣. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علىٰ، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعىٰ الإفريقىٰ، ط: دار صادر – بيروت، الثالثة، ١٤١٤ هـ.
٥٤. اللغة العربية معناها ومبناها، أ.د/ تمام حسان عمر، ط: دار عالم الكتب، بيروت، الخامسة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٥٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، بتحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.

٥٦. المحيط في اللغة، الصاحب أبو القاسم إسماعيل بن عباد ابن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني، بتحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط: عالم الكتب، بيروت، الأولىٰ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٥٧. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، بتحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الخامسة، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٥٨. مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، بتحقيق: يوسف علي بديوي، ومراجعة: محيي الدين ديب مستو، ط: دار الكلم الطيب، بيروت، الأولىٰ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
٥٩. معاني النحو، أ.د/ فاضل السامرائي، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الأولىٰ، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
٦٠. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّىٰ (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولىٰ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
٦١. المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، أ.د/ محمد حسن جبل، ط: مكتبة الآداب – القاهرة، الأولىٰ، ٢٠١٠م.
٦٢. معجم البلاغة العربية، أ.د/ بدوي طبانة ط: دار المنارة- دار الرفاعي، جدة- الرياض، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
٦٣. معجم اللغة العربية المعاصرة، أ.د/ أحمد مختار عمر وآخرون، ط: دار عالم الكتب، بيروت، الأولىٰ، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٦٤. المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
٦٥. معجم مقاييس اللغة،، بتحقيق: العلامة عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
٦٦. معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، بتحقيق: أ.د/ نور الدين عتر، ط: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
٦٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الشيخ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، بتحقيق: العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الطلائع، القاهرة، الأولىٰ، ٢٠٠٥م.
٦٨. مفاتيح التفسير، أ.د/ أحمد سعد الخطيب، ط: دار التدمرية، الرياض، الأولىٰ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٦٩. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الثالثة – ١٤٢٠هـ.
٧٠. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الثانية، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
٧١. مقتضىٰ الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، أ.د/ إبراهيم الخولي، ط: دار البصائر، القاهرة، الأولىٰ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٧٢. مكان النحو من نظرية النظم، أ.د/ إبراهيم محمد عبد الله الخولي، ط: دار البصائر، القاهرة، الأولىٰ ٢٠٠٨م.
٧٣. من أسرار اللغة، أ.د/ إبراهيم أنيس ط: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الثالثة، ١٩٦٦م.
٧٤. مناهل العرفان في علوم القرآن، الشيخ محمد عبد العظيم الزُّرْقاني، ط: مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الثالثة، د.ت.
٧٥. المنهاج الواضح للبلاغة، الشيخ حامد عوني، ط: المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.
٧٦. موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور، أ. د. حكمت بن بشير بن ياسين، ط: دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة- المدينة النبوية، الأولىٰ، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
٧٧. موسوعة الفقه الإسلامي، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، ط: دار الكتاب المصري، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٧٨. الموسوعة القرآنية المتخصصة، نخبة من العلماء، ط: المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
٧٩. موسوعة النحو والصرف والإعراب، أ.د/ إميل بديع يعقوب، ط: دار العلم للملايين، بيروت، الرابعة، ١٩٩٨م.
٨٠. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، ط: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ط.ت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٦٧٣
المقدمة	٦٧٥
تمهيد : تعريفات وحدود	٦٨٢
المطلب الأول : التعريف بالتقديم والتأخي	٦٨٢
المطلب الثاني : التعريف بالدلالات التفسيرية	٦٨٣
المبحث الأول : التقديم والتاخير بين الدرسين اللغوي والتفسيري	٦٨٨
المطلب الأول : التقديم والتأخير في الدرس اللغوي	٦٨٨
المبحث الثاني : الدلالات التفسيرية للتقديم والتاخير من خلال دلائل الإعجاز	٧٠٤
المطلب الأول : الدلالات التفسيرية للتقديم والتاخير في أسلوب الاستفهام	٧٠٥
المطلب الثاني : الدلالات التفسيرية للتقديم والتاخير في أسلوب الخبر	٧٣٣
الخاتمة	٧٦٢
فهرس المصادر والمراجع	٧٦٦
فهرس الموضوعات	٧٧٦